



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة تحت عنوان

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات
الصغيرة و المتوسطة ، دراسة تحليلية
للبنوك التجارية

تحت إشراف الأستاذة :
سي محمد فايزة

من إعداد الطالبتين :
بن يخلف شيماء
اعمر بن صابر يسرى

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سي محمد فايزة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
		مشرفا
		ممتحنا

السنة الجامعية

2026 /2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر و التقدير

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين

أما بعد

نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذة المحترمين بالأخص الأستاذة القدرة المشرفة " سي محمد فائزة "

التي أنارت لنا الطريق بتوجيهاتها القيمة و إرشاداتها و في الأخير لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

و شجعنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بقلم الطالبتين :

بن مخلف شيماء & دهر بن صابر يسرى

الإهداء

هذه اللحظة لا تورث و لا تشتري ، لقد
دفعت ثمنها عمري و شبابي ، سهري ،
خوفي و دموعي ، هي لهفة الوصول ، و
دمعة الحزن ، فرحة العمر هذه هي
النهاية السعيدة لبدايات أعظم و أصبح
. حلمي حقيقة

أهدي تخري إلى كل ما أملك ، إلى
العمود الثابت في عثرات أيامي ، إلى من
هو في الحياة حياة ، إلى الذي بذل
السنين من أجلي " أبي "

كما أهدي تخرجي إلى إخوتي ، إلى من
وقفوا بجانبني في السراء و الضراء ، و
لكل من عانقني بالحب و الدعوات ،
شكرا لكل من كان في طريقي ، استندت
عليه أو مر عابرا ، شكرا لكل من علمني
كلمة أو مهارة.

بن يخلف شياء

الإهداء

الحمد لله عند البدء وعند الختام فما تناهى
الدرب ولا ختم الجد ولا تم السعي إلى
بفضله ومن قال انا لها نالها. وإن ات
رغما عنها آتين بها وبكل فخر وحب
أهدي نجاحي وتخرجى الى نفسي الطموحة
التي بدأت بطموح وانتهت بالنجاح

إلى الذي زين اسمى بأجمل الألقاب ، من
... دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

إلى داعمى الأول فى مسيرتي وسندي
وقوتي و ملاذي بعد الله. ... الى فخري
واعترازي أبي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها
واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي
الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون
والشمعة التي انارة لياليا المظلمات سر
قوتي ونجاحي أمي لى سندي و مسندي و
ضلعي ثابت و امان ايامي اخي الغالي

إلى من شددت عضدي بهن فكانوا لي
ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي و
صفوتها الى قرة عيني اخواتي



الى شريكتي في هذا العمل وصاحبة العزم و المثابرة التي كان لها الفضل الكبير في اتمام هذا الجهد
الكبير

الى من كانت ملجئي حين ضاقت السبل و الرفيقة التي فهمتني دون كلمات الى من اعتر
بوجودها من حولي صديقتي

الى من افاضني بمشاعره و نصائحه المخلصة الى الذين يبهجهم نجاحي وكل من ساندني و تذكرني
بدعوتي خير عائلتي

"فاللهم اجعله نهاية خير لبداية طريق مليئ بالنجاحات"

أعمر بن صابر يسرى



الملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو ابراز دورالذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و للإجابة على فرضيات الدراسة تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 65 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و أبرزت النتائج أنه للبنوك التجارية دور رئيسي و مهم في تمويل هذه المؤسسات و من خلال معامل الخدمات المالية حيث وضحت نتائج الانحدار الخطي قوة العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، البنوك التجارية ، التمويل .

Summary :

This study aims to highlight the role played by commercial banks in financing small and medium-sized enterprises (SMEs). In order to test the study hypotheses, a questionnaire was distributed to a sample consisting of 65 small and medium-sized enterprises. The findings revealed that commercial banks play a fundamental and significant role in financing these enterprises through the provision of financial services. Furthermore, the results of the linear regression analysis demonstrated the strength of the relationship between the dependent variable and the independent variable .

Keywords: Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs), Commercial Banks, Financing .

الفهرس

شكر و التقدير	
الاهداءات	
الملخص	
I	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول
أ-د	المقدمة
31-1	الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2	المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2	المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
6	المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
7	المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
8	المبحث الثاني : أشكال و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
8	المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
9	المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
12	المطلب الثالث : مشاكل و صعوبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
17	المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
17	المطلب الأول : مفهوم و مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
21	المطلب الثاني : الجهات المشرفة على إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
26	المطلب الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
53-32	الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
33	المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية
33	المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية
33	المطلب الثاني : خصائص البنوك التجارية
34	المطلب الثالث : أهداف و وظائف البنوك التجارية
37	المبحث الثاني : مصادر التمويل للبنوك التجارية و استخداماتها
37	المطلب الأول : مصادر تمويل البنوك التجارية
39	المطلب الثاني : استخدامات الأموال في البنوك التجارية
41	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية
43	المبحث الثالث : البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
43	المطلب الأول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
45	المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
50	المطلب الثالث : تقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

69-54	الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية
55	المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة
55	المطلب الأول : التجهيز للدراسة الميدانية
59	المطلب الثاني : تحليل خصائص و متغيرات عينة الدراسة
65	المبحث الثاني : اختبار فرضيات الدراسة مع مناقشة النتائج الخاصة بالاستبيان
65	المطلب الأول : فرضيات الدراسة
66	المطلب الثاني : نتائج اختبار فرضيات الدراسة و مناقشتها
70	الخاتمة العامة
72	المراجع
78	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	الرقم	عنوان الجدول
5	1	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
6	2	تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر وفقا لعدد العاملين
57	(1-3)	مقياس ليكرت الخماسي
58	(2-3)	نتائج معامل ألفا كرونباخ
58	(3-3)	نتائج اختبار معامل الاتساق الداخلي
59	(4-3)	مستوى الموافقة و المتوسط المرجح
60	(5-3)	توزيع أفراد العينة
61	(6-3)	معامل الارتباط بيرسون
62	(7-3)	تحليل فقرات المحور الأول (البنوك التجارية)
64	(8-3)	تحليل فقرات المحور الثاني (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)
66	(9-3)	التوزيع الطبيعي الخاص بمتغيرات الدراسة

67	(10-3)	تحليل تباین خط الإنحدار
----	--------	-------------------------

المقدمة العامة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد المعاصر ، نظرا لتزايد الاهتمام بها و تعدد المفاهيم المرتبطة بها ، حيث يستخدم كل من مصطلحي المشروعات الصغيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدلالة على فئات متقاربة من حيث حجم و النشاط ، كما هو الحال في الجزائر . و قد أصبحت هذه المؤسسات محورا رئيسيا في الدراسات الاقتصادية ، لما تطرحه من إشكالات تتعلق بأساليب تسيرها و معالجة التحديات المرتبطة بها .

و يعزى هذا الاهتمام المتنامي إلى الزيادة المستمرة في عدد هذه المؤسسات ، فضلا عن الدور الذي تؤديه الدول في دعمها من خلال توفير التسهيلات اللازمة لمنح القروض ، و إنشاء هيئات متخصصة لتمويلها و مرافقتها . كما تسهم هذه المؤسسات في تعزيز التنمية في تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر توفير فرص العمل ، مما يمنحها مكانة متميزة ضمن النسيج الاقتصادي .

و رغم ما تتمتع به من مرونة و قدرة على التكيف ، تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم، سواء عند التأسيس أو في مراحل التوسع . الأمر الذي يدفعها إلى اللجوء إلى البنوك التجارية كمصدر رئيسي للتمويل . غير أن الحصول على القروض البنكية غالبا ما يكون مشروطا بضمانات قد تعجز هذه المؤسسات عن توفيرها، مما يشكل عائقا أمام نموها و استمراريتها . و من هنا تبرز أهمية البحث في آليات تمويل بديلة و مبتكرة تتلاءم مع خصوصيات هذه المؤسسات .

و في هذا السياق ، تم التركيز على دراسة واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، من خلال تحليل دور البنوك في دعم هذه الفئة من المؤسسات و تسهيل حصولها على التمويل اللازم .

1- إشكالية البحث :

و مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

2- الأسئلة الفرعية :

تتمحور الدراسة حول معالجة التساؤلات الفرعية الآتية :

- أ- ما هو الدور الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- ب- ما هي المتطلبات و الآليات الجوهرية لتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البيئة الجزائرية ؟

ت- كيف تتحدد طبيعة العلاقة التمويلية و التفاعلية بين المصارف التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- أ- **الفرضية الأولى :** للبنوك التجارية تأثير إيجابي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ب- **الفرضية الثانية :** يتباين تأثير كل من الخدمات المالية و العوائق التي تواجه تمويل على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتجلى الدوافع وراء اختيار هذا الموضوع في مجموعة من الاعتبارات الموضوعية و الذاتية ، أهمها :

- الرغبة الأكاديمية و الاهتمام الشخصي بالبحث في آليات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و السعي لتعميق الفهم حول هذا القطاع الحيوي .
- تماشيا مع الاستراتيجية الحكومية الرامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر تطوير منظومة مؤسساتية متخصصة لدعم و تنمية هذا النشاط .
- الحاجة الماسة لمعالجة العوائق التمويلية .

5- أهداف الدراسة :

- تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :
- إبراز الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، مع رصد و تحليل المعوقات التي تواجهها ، و في مقدمتها الإشكالات التمويلية .
 - جرد و تحليل مختلف القنوات التمويلية الموجهة لهذا القطاع ، مع التركيز على الدور الذي تلعبه المصارف أو البنوك التجارية في هذا الإطار .
 - تقييم الأداء التمويلي للبنوك التجارية .

6- أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية و العملية من خلال ملامستها للواقع الاقتصادي الراهن الذي يضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صدارة الأولويات التنموية ، حيث تعد الاشكالية التمويلية حيز الزاوية في ضمان استمرارية هذه الكيانات و تطوير قدراتها التنافسية ، و تبرز قيمة هذا البحث في محاولة تشخيص السبل و الآليات الكفيلة بسد الاحتياجات المالية المتزايدة لهذه المؤسسات ، مع تسليط الضوء بشكل معمق على الدور الاستراتيجي و الحيوي الذي تقوم به البنوك التجارية بصفتها الشريك التمويلي و المحرك الأساسي لدعم و تطوير هذا القطاع ، بما يضمن تعزيز مساهمته في الدورة الاقتصادية الوطنية .

7- منهج الدراسة :

أ- **منهج الوصفي التحليلي :** اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد الواقع في الاقتصاد الوطني و من ثم كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عمليات تمويلها .

ب- **منهج التاريخي :** في دراسة التطور التاريخي لظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

ت- **منهج دراسة حالة :** و لربط الجانب النظري بالواقع العملي و تحقيقا لفائدة أكبر ثم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي يتمثل في دراسة حالة التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية .

8- تقسيمات الدراسة :

تحقيقا لمستهدفات الدراسة المتمثلة في تحليل دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تم اعتماد خطة بحثية منهجية مقسمة إلى ثلاث فصول متكاملة ، و ذلك على النحو الآتي :

الفصل الأول : خصص هذا الفصل لتأصيل الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث انتظم في ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول ماهية هذه المؤسسات من حيث المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية ، و معايير تصنيفها و سماتها البارزة ، و استعرض المبحث الثاني الآليات و أنماط التمويل المتاحة لها ، وصولا إلى المبحث الثالث الذي ركز على تشخيص واقع هذه المؤسسات في البيئة الجزائرية ، مع إبراز الهيئات الوصية الداعمة و برامج التأهيل الموجهة لهذا القطاع .

الفصل الثاني : يستعرض هذا الفصل الدور المحوري للمنظومة المصرفية ، و قد قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث ، ركز المبحث الأول على ماهية البنوك التجارية و أهدافها الاستراتيجية و وظائفها الاقتصادية. و بحث المبحث الثاني في مصادر الموارد المالية لهذه البنوك و أوجه استخداماتها التمويلية ، لينتهي المبحث الثالث بتحليل طبيعة العلاقة الرابطة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كعلاقة تمويلية و شراكة اقتصادية .

الفصل الثالث : يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للبحث ، حيث تم إجراء دراسة حالة للمؤسسات المالية (وكالات عين تموشنت) ، و ذلك بغرض استقصاء الصيغ التمويلية المعتمدة فعليا من قبل الوكالات اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و قد تم تدعيم الدراسة ببيانات تحليلية دقيقة لقياس كفاءة هذه الصيغ و مدى ملاءمتها لاحتياجات المؤسسات محل الدراسة .

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول

المؤسسات

الصغيرة

و المتوسطة

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن باهتمام و تزايد من قبل الدول ، من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة هذا بالنظر إلى خصائصها و مزاياها ، كما أنها تمثل الغالبية الساحقة في الطاقات الصناعية في معظم الدول ، كما أنها تعتبر من أحد السبل للتغلب على العقبات الاقتصادية و الاجتماعية ، نظرا لما توفره من مناصب شغل ، و المساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الخام و القيمة المضافة و مستوى الصادرات إلخ .

و أمام هذه الأهمية هناك اختلاف في وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات في جميع الدول و بدرجات مختلفة ، ففي الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهوما حسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها و حسب مرحلة النمو التي يمر بها ذلك الاقتصاد ، إذا إن إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تحديد تصنيفها بدقة ، يمكن من وضع حدود بينها و بين المؤسسات الأخرى.

و عليه سنحاول في هذا الفصل الذي يندرج تحت عنوان مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي قسمناه إلى ما يلي :

__ في المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

__ في المبحث الثاني : أشكال و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

__ في المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تبدي معظم الدول العالم اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لانتشارها في مختلف مجالات اقتصادية و مساهمتها في التوظيف الذاتي ، إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات البيئية بنسبة قليلة من المخاطرة ، و بهذا فهي تشكل مجالا حيويا لروح المبادرة و استغلال الموارد .¹

المطلب الأول : تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك عدة قيود تتحكم في وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن اختصارها في ما يلي :

1.العوامل الاقتصادية :

_التباين في النمو الاقتصادي : يتمثل في اختلاف درجة نمو الدول المتقدمة و الدول النامية و الذي يظهر مستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة . فالمؤسسة المتوسطة و الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أي بلد صناعي آخر متقدم يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في الدول النامية كالجائر مثلا مما يعني أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعا لدرجة اختلاف النمو الاقتصادي²

_تنوع الأنشطة الاقتصادية : إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات في التجارة و تختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات و هكذا ، و يمكن أن تصنف المؤسسات الاقتصادية كما أسلف حسب القطاعات الاقتصادية إلى (صناعية ، تجارية ، زراعية ، خدماتية) و تتغير أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع إلى آخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة و رأس المال³

¹ سعد عبد الرسول محمد ، الصناعات الصغيرة ، المكتب العلمي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1998 ص :15.

² يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ص:16

³ رابح خوفي ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و متوسطة و مشكلات تمويلها، إيثراك للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1 2008 ص: 17 .

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ـ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي : إن تفرع النشاط الاقتصادي ضمن قطاع معين إلى فروع اقتصادية متغيرة كتفرع النشاط التجاري إلى تجارة الجملة و أخرى بالتجزئة و النشاط الصناعي إلى صناعات استخراجية و أخرى تحويلية أو تفرع النشاط إلى تجارة داخلية و أخرى خارجية سيترتب عنها اختلاف واضح بين المشروعات من حيث حجم استثمارها و كثافة اليد العاملة مما يعني أنه يمكن اعتبار المشروع صغيرا و متوسطا و ينشط في صناعة الحديد و الصلب كمشروع متوسط أو كبير الحجم في الصناعات الغذائية و النسيجية و ذلك حسب حجم استثمارات و عدد العمال ¹.

2. العوامل التقنية : يتبلور في مستوى الاندماج بين المؤسسات فحينما تكون المؤسسة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحيد و تمركز عملية الإنتاج و عليه يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر و حينما تكون العملية الإنتاجية مجزئة أو موزعة على عدد كبير من المؤسسات فإن هذا يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة ²

3. العوامل السياسية : يمكن هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تبيان حدودها و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية ، كما يمكن من خلاله معرفة مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساعدات التي تقدمها له لتحليل الصعوبات التي يواجهها ³.

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إذ نحاول إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر أسسا صعبا و هذا لوجود العديد من المعايير التي على أساسها يمكن التمييز بين المؤسسات وتتنوع هذه المعايير إلى ما يلي :

1.المعايير الكمية :

إن صغر و كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية و الإحصائية المحددة للحجم و يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين :

¹ نورة برايس ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و إشكالية تمويلها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية المؤسسة ، قسم العلوم المالية ، كلية العلوم المالية و علوم تسبير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2005، ص:04
² إلياس عقال ، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، مالية وبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009 ص:14
³ ليلي لولاش ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و متوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 ص:45

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

_المجموعة الأولى : تضم مؤشرات تقنية و اقتصادية نجد من ضمنها كل من عدد العمال التركيب العضوي لرأس المال ، حجم الإنتاج إلخ .

_المجموعة الثانية : تتضمن المؤشرات النقدية المتمثلة في ما يلي :

رأس مال المستثمر ، رقم الأعمال ¹.

2. المعايير النوعية :

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لوضع مفهوم دقيق و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك يتم اللجوء إلى مجموعة من المعايير النوعية و تتمثل في :

_معيار الإستقلالية : المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي التي تكون مستقلة أي أنها تملك على الأقل 50 % من رأس مالها و لكن في بعض الدول تكون بنسبة أقل ².

_معيار التقني : توصف المشروعات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة و كثافة عمالية عالية ، و العكس تماما في المشروع الكبير حيث يستخدم أساليب إنتاج ذات تكنولوجيا عالية .

_معيار القانوني : يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويله ³.

ثالثا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض البلدان

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه .

¹ سمراء دومي ، عطوي عبد القادر، التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، معهد لبحوث التدريب 25-28-ماي-2003ص:03.

² عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ص:16.

³ نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ببيروت لبنان 2007ص:33.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا باعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين و لذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	من 01 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل على الأقل

المصدر : لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سجل دعمها و تنميتها ، ص09

2.تعريف اليابان : تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل تعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة .

3.تعريف الهند : المعيار المستخدم في الهند لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو معيار رأس المال المستثمر ، وقد حددت قيمة رأس المال عام 1978 بـ 750.000.00 روبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما يعتبرون كل المؤسسات الباطنية التي يقل رأس مالها عن 1 مليون روبية مؤسسة صغيرة و متوسطة¹.

4.تعريف مصر : تنوعت التعاريف في جمهورية مصر حسب الجهة الصادرة من بينها :

- ❖ **تعريف وزارة التخطيط المصرية :** تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها المنشآت التي بها أقل من خمسين عامل ، على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم².
- ❖ **تعريف الجهاز المركزي للإحصاء في مصر :** يعرف المؤسسات الصغيرة و حسب المعيار البشري بأنها كل منشأة يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال و أحيانا يرجع عدد العمال إلى 20 عامل .

¹ Ammar SELLAMI, *petite moyenne industrie et développement économique*, Entreprise national du livre, 1985.P22

² رابح خوني ، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص: 30.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

❖ تعريف وزارة المالية : تعرف الصناعات الصغيرة على أنها : تلك الصناعات التي يتراوح فيها عدد العمال من 5 إلى 45 عامل و الصناعات المتوسطة التي يعمل فيها من 10 إلى 99 عامل باختلاف القطاعات (قطاع التصنيع و التشييد) و يتبين من خلال الجدول رقم 02 التالي¹:

الجدول رقم 02 : تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر وفقا لعدد العاملين

عدد العمال				
صناعات كبيرة	صناعات متوسطة	صناعات الصغيرة	صناعات متناهية الصغر	
+20	19_10	9_5	4_1	التجارة
+20	19_10	9_5	4_1	الخدمات
+100	19_10	49_5	4_1	الصناعة
+100	10_10	49_5	4_1	البناء

المصدر : شعباني غنية ، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سابق ص 06 .

5. تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يمكن اعتبار التعريف التالي أحد التعاريف الشاملة التي وردت في هذا الشأن ، تعتبر المشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي تتسم بانخفاض رأسمالها و قلة العدد الذي تستخدمه من العمال و صغر

حجم مبيعاتها و قلة الطاقة اللازمة لتشغيلها كما تتسم بارتباطها الغليظ بالبيئة و اعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا و على تصريف و تسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها و المناطق المجاورة لها .²

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتضح أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة أكثر من خلال عرض خصائصه و مميزاتها إذ تتمثل أهم هذه الخصائص في ما يلي :

✓ المشروع الصغير هو الذي يديره أصحابه بشكل فعال

¹ غنية شعباني، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق.ص:11.

² نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سابق، ص:11.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ✓ وجود حوافز على العمل و الابتكار و التجديد و تحميل العناصر لأن هذه المشاريع تنتمي إلى القطاع الخاص¹
- ✓ سهولة النشأة : تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا²
- ✓ يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير³
- ✓ القدرة على ضمان الفعالية في التسيير : إن بساطة هيكلها التنظيمي و التحديد للمسؤوليات و توضيح المهام و مرونة نظام الاتصال الداخلي يمثل سمات طرق التسيير فيها و هو ما يجعل من العملية التسييرية تحقق مؤشري الكفاءة و الفعالية على مستوى جميع مستوياتها الوظيفية⁴

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اقتصاديات العالم ، و هي لا تقل أهمية على المؤسسات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات في الدول المتقدمة حيث تتمثل أهميتها في :

- **تساهم بشكل فعال بايجاد الوظائف :** مشكلة البطالة أصبحت من بين أكبر المشاكل التي تواجه الدول على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و اخذ حيزا كبيرا من الوقت في ايجاد حلول للتقليل من هذا المشكل و ايجاد الطرق لعلاجه .
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إحداث و زيادة مناصب الشغل ، و تعتبر أحد المنافذ لامتناس الفائض في عرض العمل ، و بالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تخفيف من حدة البطالة⁵.
- **إحداث التوازن الجهوي و تنمية المناطق الريفية :** من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي و العدالة في توزيع الدخل و توفير فرص العمل على مختلف مناطق الوطن ، بحيث لا

¹ فريدة لقرط، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات التنموية و معوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص:4.

² غنية شعيباني، تمويل عمليات التأهيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ص:16.

³ جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو العيد، إدارة المشاريع الصغيرة، البازوزي للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2004، ص:13.

⁴ عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإستراتيجية، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص:08.

⁵ صالح محمد الزبير، مخطط الأعمال كآلية لضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، تخصص مقاولاتية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 55، 56 .

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى و إهمال بقية المناطق الأخرى ، فوجود المشروعات الصغيرة يساهم في تحقيق هذه الأهداف و تنمية المجتمع ¹.

➤ **تحقيق التطور الاقتصادي :** الاقتصاد العالمي يشهد ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المبني على التكنولوجيا الجديدة مثل الاتصالات ، علوم الحياة ، قطاع التكنولوجيا الحيوية و قطاع المعلومات إلخ . و هذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل و الاهتمام بها و جعلها في دائرة تخصصها و سر نجاحها ، و بذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي ².

➤ **تساهم المشروعات الصغيرة على التنمية الصناعية :** من خلال إنتاج سلعة رخيصة تحتل المرتبة الأولى في جميع الصناعات نظرا لتوفر اليد العاملة منخفضة الأجر .

➤ **تساهم الأعمال الصغيرة و المتوسطة في تنشيط و تطوير حالة المنافسة :** يلاحظ أن هذه الأعمال تمثل تحدي المنظمات الكبيرة و المعروفة على الصعيد العالمي ، إن حالة المنافسة تنشط و تنعش الاقتصاد و تجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة و فائدة و تشبع حاجات الزبائن ، كما أن المنظمات المتوسطة و الصغيرة لها أهمية كبيرة في تحسين ميزان المدفوعات الدولة من حيث التصدير إلى الخارج ³.

المبحث الثاني : أشكال و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعامل

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من الأشكال لهذه المؤسسات نتيجة اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها :

1-حسب توجهها : هناك عدة أشكال حسب هذا التصنيف و تتمثل في ما يلي :

- **المؤسسات العائلية :** تنشأ بمساهمة أفراد العائلة و مكان تواجدها هو المنزل و عمالها هم أفراد العائلة ، تنتج منتجات تقليدية و بكميات محدودة .
- **المؤسسات التقليدية :** تتبلور بكونها تلجأ إلى الاستعانة بالعامل الأجير و اعتمادها على اليد العاملة البسيطة ، و تتميز أيضا باستقلال مكان العمل عن المنزل ⁴.

¹ ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة و آفاق تطويرها في الجزائر، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات k علوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، 28، 25 ماي 2003 ص347، 348.

² رابح خوفي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص:52.

³ فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ص:243.

⁴ بوشارب ناريمان، سبل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة بسكرة-2001، 2004 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، 2014 ص24.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة : نشهد فيها اختلافا عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأخرى و ذلك من ناحية التنظيم العملي و استخدام رأسمال ثابت، و من ناحية المنتجات التي يتم صنعها و بطريقة منتظمة .

2- على أساس تنظيم العمل : يمكن التمييز بين نوعين :

- المؤسسات المصنعة : تشمل كل المصانع الصغيرة و المتوسطة ، و تتميز بتقسيم العمل و تعقيد العمليات الانتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و اتساع أسواقها و طبيعة السلع المنتجة .
- المؤسسات الغير مصنعة : هي مزيج بين النظام العائلي و النظام الحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيصنع بموجبه سلع أو منتجات حسب احتياجات الزبائن ¹.

3- حسب طبيعة المنتجات : تصنف إلى :

- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية : يتمثل نشاطها في تصنيع المنتجات الغذائية و تحويل المنتجات الفلاحية و منتجات الجلود للأحذية و النسيج و الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.
- مؤسسات إنتاج السلع الوسطية : تشمل المؤسسات المختصة في التمويل العادي للصناعات الميكانيكية و الكهربائية، الصناعات الكيماوية و البلاستيكية.
- مؤسسات إنتاج الاستهلاك : تعتمد بصفة عامة على تكنولوجيات معقدة و كثافة رأسمال ².

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإقتصاد

نظرا للصعوبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية خارج القطاع المصرفي التقليدي، و هذا ما أدى إلى ظهور مصادر تمويلية حديثة و تتمثل في :

أولا: التمويل عن طريق الاعتماد الإيجاري :

ظهرت تقنية الاعتماد الإيجاري في الجزائر مع بداية التسعينيات و ذلك بموجب مادة 112 من قانون النقد و القرض الأمر رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14 فيفري 1990، و كذا القانون 26/91 الصادر في 18 ديسمبر 1991 المتضمن المخطط الوطني لسنة 1992، و قد تم تقنين عملية الاعتماد الإيجاري طبقا للأمر

¹ بوشارب ناريمان، مرجع سابق ص 24، 25.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق ص 396.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

09/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، كما تم تقنين عملية الاعتماد الاجاري من خلال كيفية التأسيس الشركات المتخصصة في هذه التقنية وفقا للأمر 06/96 المؤرخ بتاريخ 03 جويلية 1996، و أصبح القانونين يحطمان و ينظمان العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في التعامل بتقنية الاعتماد الاجاري، و يعرف التمويل بالإستئجار بأنه التزام تعاقدى بتأجير أجهزة و أدوات إنتاجية من مؤسسة ماله إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة.

و ينقسم التمويل بالإستئجار إلى الإئتمان الاجاري للأصول المنقولة، و الإئتمان الاجاري للأصول الغير المنقولة

- **الإئتمان الاجاري للأصول المنقولة :** يستعمل هذا النوع من الإئتمان من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة مثل تجهيزات و أدوات الاستعمال الضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة، و في نهاية فترة العقد يمكن لها تجديده أو شراء الأصل، التخلي عنه نهائيا.
- **الإئتمان الاجاري للأصول الغير منقولة :**

يهدف هذا النوع من الإئتمان الاجاري إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة، أو قامت ببناؤها و تسليمها على سبيل الاجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار، و في نهاية الفترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول على الأصل.¹

ثانيا: التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة

لقد اختلف الفقهاء في إعطاء تعريف موحد و شامل لمفهوم عقد تحويل الفاتورة حيث عرفه البعض على أنه (مجموع الخدمات التي تقدمها مؤسسة متخصصة لأشخاص و مؤسسات راغبة في توكيلها لإدارة حقوقها و الحصول على اعتمادات قصيرة الأجل)، بينما ترى مجموعة أخرى من الفقهاء أن عقد تحويل الفاتورة هو عبارة عن (أسلوب تحصيل و ضمان خطر على عدم الوفاء و تمويل بواسطة تحول الحقوق) ، أما المشرع الجزائري فقد عرفها من خلال المادة 543 مكرر 4 من القانون التجاري على أنه (عقد تحويل فاتورة هو عقد محل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى الوسيط و محل زبونها المسمى المنتمي عندها تسدد فورا لهذا الاخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد الناتج عن العقد، و تتكفل بتعبئة عدم

¹ راندة فراح، مصادر التمويل الحديثة و أثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة أم بواقي -مذكرة ماستر، تخصص محاسبة مالية،شعبة العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التنسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2013/2014، ص51،50.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

التسديد، و ذلك مقابل أجر)¹، و هذا قد صدر المرسوم التنفيذي 295/331 ، المتعلق بشروط تأهيل الشركات التي تمارس عقد تحويل الفاتورة نشاط Factoring و برغم من هذا الايطار القانوني لم تظهر هناك مؤسسات متخصصة تعمل في هذا المجال.³

و أنواع عقد تحويل الفاتورة هي :

■ **تسيير محفظة أوراق الزبائن:** تأخذ المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة على عاتقها تسيير حسابات الزبائن من تحصيل إدارة و متابعة الفواتير عن طريق تقديم كشف يومي عام و مفصل للتسديدات المحصلة الخاصة بالفواتير، و كذا التسديدات المتبقية، من خلال الإجراءات سواء كتابيا أو هاتفيا، تحرص المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة على احترام آجال الاستحقاق لنفسه دون اللجوء إلى أشخاص إضافية، و عليه يهتم المصدر أو عميل المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة بالمهام التجارية و المهام الاخرى، و تتولى المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة تحرير الفواتير و تمسك محاسبة كل زبون بمتابعة التحصيل، و تبرير العمليات الخاصة بالزبائن المشكوك فيهم إن وجدت ، و بالتالي تولي الشؤون القانونية و القضائية للزبائن، و في مقابل هذه العملية و الخدمة يحصل على اقتطاعات و على هذا الأساس فهو حساب جاري لزبونه.⁴

■ **التأمين ضد مخاطر عدم التسديد:** هي تقنية تأمين القرض أو ضمان الحقوق المحولة، يقوم من خلالها المورد بإبلاغ المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة عن نوعية مدتها عن تقرير مفصل على ملائمة كل زبون لتحديد الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه عند إقراضه، يساعده هذا التقرير من تقدير المخاطر لتفادي المفاجآت غير السارة، بدوره تقوم المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة بدراسة مجانية حول كل زبائن المورد المتعامل معها، و في حالات كثيرة هي التي تختار الزبائن التي على المورد التعامل معهم و الذين يقبلون التعامل مع المورد باستعمال عقد تحويل الفاتورة بعد إعلامهم ، كل هذا لتفادي الوقوع في الزبائن غير قادرين على الدفع و بالتالي تخفيف إمكانية الوقوع في عدم التسديد رغم ذلك، و في حالة عدم سداد الزبون لمستحقته للمؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة، يقوم هذا الأخير ثلاثة أشهر بعد تاريخ الاستحقاق

¹ المادة رقم 543 مكرر 4 من القانون رقم 20/15 ، المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437، الموافق ل 30 ديسمبر 2015 ، المتضمن القانون التجاري الجزائري، جريدة رسمية عدد 71 سنة 2015.

² المرسوم التنفيذي رقم 331/95 ، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1415، الموافق ل 25 أكتوبر سنة 1995، يتعلق بشروط تأهيل الشركات التي تمارس الفواتير، جريدة الرسمية عدد 64 سنة 1995.

³ فادية بلقاسم، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، شعبة الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014/2013 ، ص 29.

⁴ يعقوب عطاء الله، مستقبل تطبيق أنماط التمويل الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة و مالية، شعبة علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2013 ص 85-86.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بتغطية زبونه، و تحمل عدم وفائه في حدود القرض المقدم دون الرجوع إلى المورد مهما كان سبب إعسار المشتري .

- **التمويل المرن للمؤسسة:** يعتبر عقد تحويل الفاتورة أداة تمويل قصير الأجل للحقوق مقابل تخليها جزئيا أو كليا على حقوقها اتجاه زبائنها لصالح المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة بسعر تفاوضي يدفع مسبقا، تفتح هذا الأخير كحليف لمؤسسة مالية في أغلب الحالات خط اعتماد قصير الأجل نقدا، أي تسبيق لأجل محدد بناءا على الفواتير المتنازل عليها، يمكن أن تصل نسبة التمويل أو التسبيق إلى 90% من الحقوق، و هذا بدون سقف محدد في القيمة، و لا ضمانات إضافية، مما يسمح للمؤسسة الممولة الحصول على أموال تمكنها من متابعة نشاطها.¹

ثالثا: التمويل عن طريق رأس مال المخاطر

رأس مال المخاطر هو تقنية تمويلية تحتاجها المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة لتغطية احتياجاتها التمويلية، وطبقا للتعريف الذي حدده تقرير الجمعية الأوروبية لرأس مال المخاطر و الذي رأى فيه بأنه كل رأس مال يوظف وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس مال في التاريخ المحدد ذلك هو مصدر المخاطر، و حسب المشرع الجزائري من القانون الصادر رقم 11/06² الصادر بتاريخ 24 جوان 2006 ، يعرف شركات رأس مال المخاطر الاستثماري بأنها شركات التي تهدف إلى المشاركة في رأس مال الشركة، و هي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة، و نجد أن أهمية مؤسسات رأس مال المخاطر تتمثل في :

❖ تدعيم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

❖ دعم المشروعات الناشئة.³

المطلب الثالث: مشاكل و صعوبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل محيط يضع أمامها الكثير من العوائق التي تختلف من حيث شدتها و خطورتها و مدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات و تهديدها لوجودها و

¹ يعقوب عطاء الله، المرجع السابق، ص 86، 87 .

² القانون رقم 11/06، المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1427 ، الموافق ل 24 يونيو 2006 ، يتعلق بشركة رأس مال الاستثماري، جريدة رسمية عدد 42 سنة 2006.

³ قادية بلقاسم، المرجع السابق، ص 64.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

احتمالات نموها و تقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية، و يعتبر التعرف على هذه الصعوبات أمرا ضروريا لإمكانية إيجاد أفضل السبل و الطرق لمعالجتها، و يمكن رصد أهم هذه الصعوبات في :

1-مشاكل التمويل: تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية، دراسة الملفات إلخ، و عزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها و تفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/ إيراد) على الأنشطة الإنتاجية. كما نجد كذلك ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- المركزية في منح القروض.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية.

2-المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي : عوضا أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.

يرجع السبب في العجز عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة فيما يلي:

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية.
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبنا و قد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة و محدودية العرض.
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية و أراضي دومين و أراضي خاصة.
- غياب اطار قانوني و تنظيمي يحدد طرق و آجال و كفاءات و شروط التنازل عن الأراضي.¹
- عجز التعليم الوزاري رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليم في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية و تجارية كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.

3-المشاكل المتعلقة بالتسويق: ما يلاحظ على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقص في الكفاءات التسويقية و القوى البيعية عموما و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، و قلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات و الدراسات في اختيار المشاريع و في دراسة جدواها. كما نجد من بين الصعوبات في هذا المجال نقص المعلومات عن حاجات السوق بسبب نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات و الفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى الصعوبة في الحصول عليها. كما تجد هذه المؤسسات صعوبة في تسويق منتجاتها خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي، ذلك أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفيرها و هو ما يؤثر على قدرتها التنافسية في ظل ظروف المنافسة و شدتها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، و المنافسة بينها و بين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، و المنافسة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة. و كمثال على هذا فالجزائر تنتج ما يقارب 400.000 طن من تمر دقلة نور و لكن ما يصدر لا يتجاوز 160.000 طن بسبب رداءة نوعية التغليف.²

¹ كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ص-ص: 1037-1306.

² عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس: مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تطويرها و دعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 28-25 ماي 2003 ، ص:05.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4-المشاكل المرتبطة بالنظامين الجبائي و الجمركي: على الرغم من التحفيزات الجبائية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 و قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، إلا أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات ما زالت ترهق كاهلها هذا في اتساع حجم السوق الموازي، و استفحال ظاهرة التهرب و الغش الضريبي.¹

أما المشاكل الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن التطبيقات و الأعراف الدولية.

5-مشاكل الخبرة التنظيمية و نقص المعلومات: من المشاكل الخطيرة التي تقابل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم و النمو. و يظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة أو الإطار العام الذي يعملون فيه، و عادة أفق صاحب المؤسسة الصغيرة لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته²، أيضا صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة و المحينة التي تمكنه من رسم مخطط تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى العجز الكبير في استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و الابتكار في جميع مجالات نشاطها و ضعف ثقافة التقاؤل لدى معظم المؤسسات.

ووفقا لدراسات تولتها خبرة وطنية و أجنبية فإن مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تتركز على :

- ضعف القدرات التسييرية و التقنية و التكنولوجية،
- اللجوء شبه منعدم إلى خدمات الاستشارة و الخبرة و التكوين،
- مستوى تنافسية أقل من ذلك المسجل في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،
- عدم توفر الجزائر على مركز مختص في جمع ، معالجة، و توزيع المعلومات الاقتصادية لفائدة السلطات العمومية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

¹ علي نصر الدين بوعمامة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، سكيكدة، 13-12-2008.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، تميمتها و مشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية إسلامية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين رقم 01 ، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ص-ص32 ، 33.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6- المشاكل الإدارية: تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات، و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها و بالتالي يصبح محيط المؤسسة غير مساعد نظرا لبطء الإجراءات و تعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، تعدد الوثائق المطلوبة، نقص الإعلام.

مثلا للحصول على سجل تجاري يستدعي وقتا طويلا و تقديم أكثر من 18 وثيقة، و المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، أما المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل قد تصل إلى أكثر من 5 سنوات في بعض الحالات.

و يمكن تلخيص جملة هذه المشاكل في :

- صعوبة توفير المرافق الأساسية مثل الماء و الكهرباء، الغاز و ارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى مشاكل النقل و المواصلات،
- صعوبة الحصول على التراخيص،
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع، سواء لاستخراج الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع أو كجهات رقابية على المشروع (التأمينات، الضرائب، التموين....)¹.

7- عدم تقديم الحماية الكافية للمنتج الوطني من التدفق الفوضوي للواردات: تطبيق قواعد الاقتصاد الحر و فتح الأسواق أمام واردات الدول المصنعة من السلع و الخدمات، و التي من العادة تكون ذات تنافسية سعرية عالية و تكنولوجيا متطورة قد تؤثر على الصناعات الصغيرة الحديثة النشأة، من خلال قدرتها في التنافس و البقاء في السوق.

و بالتالي صار من الواجب على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من الحماية للمؤسسات الصغيرة أو التدخل لمحاربة الإغراق المطبق من طرف سلع الاستيراد و الذي يستهدف ضمان احتكار السوق المحلي بعد طرد كافة المنافسين من السوق.²

¹ موسوس مغنية، بلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006ص:1093.

² بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، 2011، ص:174.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

8- غياب الفضاءات الوسيطة: توفر الفضاءات الوسيطة يعتبر ضروري لتنمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بين هذه الفضاءات الوسيطة نجد ما يلي :

- **غرف التجارة :** لغرف التجارة دور هام في الربط بين المتعاملين الاقتصاديين و السلطات العمومية، كما تمثل حلقة ضرورية لتنظيم الاقتصاد و خلق الانسجام بين المصالح المختلفة.
- **التظاهرات المحلية و الدولية :** تلعب دورا هام في التعريف بالمنتج المحلي، كما تعتبر أيضا سقوا يتم من خلاله بيع المنتجات. هذا إضافة إلى أن كون هذه التظاهرات تعتبر فضاءا لتحصيل المعلومات الاقتصادية و المالية، و الملاحظ أن دور هذه التظاهرات غير مستغل في الجزائر بالنظر للحضور الرمزي للمؤسسة الجزائرية في التظاهرات الدولية، أما عن التظاهرات المحلية فهي تفتقد إلى الانتظام و الاستمرارية.
- **البورصة :** البورصة أداة ناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء اعلاميا و تشاوريا هاما، هذا بغض النظر عن كونها بورصة مالية أو تجارية، فوجود البورصة من شأنه أن يعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الإنتاجية، كما يعمل على نسخ الدوال المثلى للإنتاج.
- **مراكز البحث العلمي :** يمكن أن تساهم مراكز البحث العلمي بشكل بارز في تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيما من الجوانب التقنية و التنظيمية و الإدارية و المالية، إلا أن ما يلاحظ على هذه المراكز البحثية في الجزائر هو عدم تناغمها مع الواقع الاقتصادي.¹

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الأول : مفهوم و مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

وفقا للقانون 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هجري الموافق ل 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي وضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

المادة 05 : تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، و يكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون و ملياري (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دينار.

¹ بن ساحة مصطفى، نفس المرجع السابق، ص:177.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المادة 06 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.¹

ثانيا : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تطورت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري عبر أربع مراحل أساسية :

➤ المرحلة الأولى (1963-1982 م) :

كانت منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال و بعد الاستقلال و نتيجة لهجرة المستوطنين أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي في 23 مارس 1963 م، من أجل إعادة تشغيل هذه المؤسسات. و أصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي، إذ وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964 م ما بين 345 و 413 مؤسسة كانت تحت تصرف نظام التسيير إلا على 6,5 % من اليد العاملة مقارنة ب 49,9 % بالنسبة للشركات الوطنية، 41,2 % للمؤسسات الخاصة، لذلك عملت في نهاية الستينات على تحويل المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية تحت رقابة الدولة و اعتماد الصناعات المصنعة كمرتكز أساسي لإستراتيجية التنمية في إطار الاشتراكية. لقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة التصنيع و هيمنة الأهداف الاجتماعية على الحياة الاقتصادية .

صدر أول قانون للاستثمارات عام 1963 م لمعالجة عدم الاستقرار الذي عقب الاستقلال إلا أنه لم يكن له الاثر الكبير في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما قانون الاستثمار الذي صدر عام 1966 م كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني و دوره في التنمية الاقتصادية و نص على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية، وعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكملا للقطاع العام، الذي كان هو المحرك الأساسي للسياسة الاقتصادية في تلك الفترة و منه يمكننا القول أنه لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، حيث كانت مقيدة و مهمشة.²

➤ المرحلة الثانية (1982-1988م) :

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، 2001 ، العدد 77 ، ص: 06.

² رشاد بلاطة، تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في التنمية للفترة 2001-2017 ، مجلة الابتكار و التنمية الصناعية، المجلد 01، العدد الثالث ،ديسمبر 2019 ، ص 34.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، و قد كان المخطط الخماسي (1980-1984م) و (1985-1989م) يجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي و إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، و التراجع عن الصناعات المصنفة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة ، فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة أو الخاصة . سواء القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية و الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات أو القوانين المتعلقة بالاستثمار للقانون المؤرخ في (21-08-1982م) و الذي أورد بعض الاجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات، و في بعض الحالات المواد الأولية.
- الاستفادة و لو بشكل محدود من الرخص الاجمالية للاستيراد.
- و رغم ذلك ضلت بعض الحواجز تعيق توسع نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها:
- إجراءات الاعتماد أصبحت إلزامية لكل استثمار.
- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.¹

➤ المرحلة الثالثة (1988-2001م) :

شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988م تحولا جذريا لانخفاض أسعار البترول سنة 1986م في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على المحروقات و مع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي و بدأت بتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار العديد من القوانين التي تهيء الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة و تحفيز القطاع الخاص من أجل تجسيده على أرض الواقع. يمكن تلخيص هذه القوانين بشكل مختصر كما يلي :

- المرسوم 88/192 المؤرخ في 04-10-1988م : إعلان الإصلاحات الاقتصادية و اعتماد السوق .
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-10-1990م المتعلق بالنقد و القرض : جاء هذا القانون بمبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة لإمكانات الحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي و أسعار الفائدة، بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لمعايير الأهلية نفسها.

¹ رشاد بلاطة، نفس المرجع سابق، ص:35.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- القانون رقم 37/91 المؤرخ في 19-02-1991م : يتضمن هذا القانون تحرير التجارة الخارجية و يخضع القطاعين العام و الخاص لنفس معايير شروط التصدير و الاستيراد .
- القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993م : يعد هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص و الأجانب بفتح آفاقا واسعة و منحه امتيازات مالية و جبائية و تقديمه التسهيلات و الحوافز و الضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من قبل البنوك .
- تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار، حيث تم تجمع كل المصالح في شبك واحد يسمى وكالة ترقية الاستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18-07-1994م القانون 90-10 : إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط لترقية نشاط المؤسسات .
- المادة 37 من الدستور 1996 م : تكريسا لمبدأ حرية الصناعة و التجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996م و الذي فتح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط الاقتصادي، حيث نتج عنه التزام و التسابق من أجل الانتصار على المتنافسين، أدى ذلك إلى إحتكار السوق و امتصاص مجمل الطلب على السلع و الخدمات. رغم كل هذه التحفيزات فقد كانت حصيلة الاستثمار في معظمها لم يتم تجسيدها فعلا نظرا للمشاكل التي يتلقاها المستثمر من صعوبات مالية، إدارية، بيروقراطية فقد قدرت التعهيدات بالاستثمارات المتراكمة منذ سنة 1996م إلى 2000م ب: 42 مليار دولار لأكثر من 43000 مشروع .¹

➤ المرحلة الرابعة ما بعد 2001م :

في نهاية عام 2000م بقيت أغلب المشاريع موضوعة في مرحلة الانتظار لذلك جاء القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001م ليعدل و يتم قانون 93-12 المتعلق بتطوير الاستثمار و هذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة و توسيع القدرات الإنتاجية حيث شمل القانون ما يلي :

- المفهوم الجديد للخصخصة.
- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص .
- إنشاء شبك موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) يضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، و إصدار التراخيص، و فتحت لهم فروع عبر كل كامل ولايات

¹رشاد بلاطة، نفس المرجع السابق، ص،ص : 36-37.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الوطن و تنوي فتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

بعد هذا جاء القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001م و هو القانون الذي يعطي الشرعية الإستراتيجية المتخذة لصانع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات و على أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيةها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها :

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة و الحث على تنافسيتها.
- المساعدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم و مساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة.
- رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع و الابتكار.

و بذلك تعد سنة 2001م بداية تجسيد جهد الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

المطلب الثاني : الجهات المشرفة على إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

هناك مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة و متكاملة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها ما يلي :

1. وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار :

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة اعتبارا من سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 ، حيث تعمل على توجيه و تأطير و مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور و منها المشاتل و حاضنات الأعمال و مراكز التسهيل ، و المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المشاتل و حاضنات الأعمال :

¹ رشاد بلاطة، نفس المرجع السابق، ص،ص : 37-38.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، مهمتها التكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها ، و تأخذ ثلاث أشكال هي :

- **المحضنة :** و هي عبارة عن هيكل دعم ، يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات .
- **ورشة الربط :** و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية .
- **نزل المؤسسات :** و هو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

مراكز التسهيل :

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تتوخى مراكز التسهيل تحقيق الأهداف الآتية :

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات و المقاولين .
- تسيير الملفات التي تحضى بمساعدة صناديق المنشأة لدى الوزارة الوصية ، مع تقليص آجال إنشاء المؤسسات و توسيعها و استردادها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، و الحث على تثمين البحث و الكفاءات البشرية.
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني و الدولي ¹.

و تتولى مراكز التسهيل المهام التالية :

- دراسة الملفات المقدمة من طرف حاملي المشاريع و الإشراف على متابعتها، و تجسيد اهتمام أصحاب المشاريع في أهداف عملية بتوجيههم حسب مسارهم المهني، و مساعدتهم على تخطي العراقيل أثناء مرحلة التأسيس .
- مرافقة أصحاب المشاريع و المقاولين في ميداني التكوين و التسيير، و تشجيع نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بمختلف وسائل الاتصال.
- دعم و تطوير القدرات التنافسية و المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة، و تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية و التسويق ².

¹ غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر. العدد 03 ديسمبر 2017. ص:230.

² غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، نفس المرجع السابق، ص، ص 230، 231.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة و السلطات العمومية من جهة أخرى، و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و من مهامه ما يلي :

- ضمان الحوار و التشاور بشكل دائم و منتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطوير الاقتصادي، و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة، و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل و بصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع.¹

2. الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع و الهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أولاً: طبيعة الوكالة و مهامها

و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، و هي تخضع لسلطة الوزير الأول، و يتولى وزير التشغيل و الضمان الاجتماعي المتابعة لجميع نشاطاتها، تتخذ من الجزائر العاصمة مقراً لها، و لها فروع جهوية و محلية عبر التراب الوطني، و تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام التالية :

✓ الدعم و تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

¹ غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، نفس المرجع السابق، ص:231.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ✓ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الاعانات، و تخفيض نسب الفوائد، و تقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- ✓ إتاحة المعلومات الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم .
- ✓ تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى و قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، و تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم و تجديد معارفهم في مجال التسيير و التنظيم .
- ✓ إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجازها و استغلالها.
- ✓ تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع و المتعلقة بالتركيب المالي ورصد القروض، و تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.

ثانيا : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة

حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني الرسمي، فقد تم من خلال سنة 2016 تمويل قرابة 11262 مشروع موزعة حسب النسب التالية :

- ✓ 66 في المائة من المشاريع الممولة موجهة للشباب خريجي مراكز التكوين المهني .
- ✓ 18 في المائة من المشاريع الممولة موجهة لخريجي الجامعات.
- ✓ 65 في المائة من المشاريع الممولة تبلغ قيمة الاستثمار فيها أقل من 5 ملايين دينار.
- ✓ تمول 14 في المائة من المشاريع للنساء.
- ✓ 92 في المائة من المرقين الممولين لا تتجاوز سنهم 35 سنة.¹

وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI) و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) :

أولا : وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI

¹ غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، نفس المرجع السابق، ص:ص: 231 ، 232 .

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشأت وكالة ترقية و دعم الاستثمارات بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، و هي وكالة تخضع لإشراف رئيس الحكومة، مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع في استقاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، خاصة المتعلقة منها بالأنشطة المقننة و السهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة، من خلال إنشاء شبك موحد وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالاستثمارات و إقامة المشروعات و ذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية و القانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.¹

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و الهيئات المكملة لها

نظرا لبعض الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية و من أجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توطيد الاستثمارات الوطنية و الأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، جاءت لتتوب عن وكالة ترقية و دعم الاستثمار، تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها :

- ✓ ضمان الترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ استقبال المستثمر المقيم و الغير مقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- ✓ تسبير صندوق دعم الاستثمارات.

الهيئات المكملة لها تنقسم إلى :

- 1- **المجلس الوطني للاستثمار :** هو مجلس وطني يرأسه رئيس الحكومة مكلف بما يلي :
 - اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها.
 - اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
 - يفصل في الاتفاقيات المبرمة ما بين الوكالة و المستثمر.
 - يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه.
 - يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها.

¹ غردان حسام، زكرياء مسعودي، شيبورو سليم، نفس المرجع السابق، ص: 232.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

✚ **صندوق دعم الاستثمار :** هو صندوق تم إنشاؤه في شكل حساب تخصيص خاص، يهدف إلى تمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات و لاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.¹

✚ وكالة التنمية الاجتماعية :

و هي هيئة ذات طابع خاص ، تخضع للإشراف المباشر لرئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية الإدارية و المالية، أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 ، في ظل تطبيق إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، و ذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش، و تتولى الوكالة الترقية و الانتقاء و الاختيار و التمويل الكلي أو الجزئي عن طريق المساعدات أو أية وسيلة أخرى ملائمة لما يأتي :

✓

✓ كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية الأكيدة، و التي تحتوي على كثافة عالية لليد العاملة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل.

✓ تنمية المؤسسات المصغرة.²

المطلب الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا : التعريف بعملية التأهيل

التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة و الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء و تحقيق مردودية اقتصادية .

و بالتالي نستطيع أن نقول التأهيل يعني بالدرجة الأولى التنافسية ، و التي أصبحت عالمية، و معنى ذلك هو مساعدة المؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة و الكفاءة في التسيير و عدم تركها تواجه مصيرها لوحدها .

إن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كذا إنشاء منطقة حرة مع الاتحاد الأوروبي، مما يتطلب على المؤسسات القيام بإصلاح المحيط الاقتصادي، و هذا ما استدعى أيضا إعادة النظر في دور الدولة في الميدان الاقتصادي .

¹ غردان حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، نفس المرجع السابق، ص:232، 233.

² غردان حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، نفس المرجع السابق، ص:233، 234.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

■ التأهيل حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)

إن عولمة المنافسة و تنوع الأسواق و تحديد المنتجات و تطبيق التكنولوجيا الحديثة قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج و توفير المواد الأولية بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة بما يلي :

- ✓ نوعية هيكل المؤسسات .
- ✓ مدى ضغط المنافسة على الكفاءات و القدرات التنظيمية و التقنية للمؤسسات في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب و التغيرات الحاصلة فيه .
- ✓ المحيط الاقتصادي العام الذي تنشط فيه .
- ✓ المعرفة التامة للمنتجات و التكنولوجيا الحديثة .
- ✓ دراسة المتعاملين الرئيسيين المحليين و الدوليين في الصناعة .
- ✓ تحليل التطور التاريخي للصناعة .
- ✓ تقييم مؤشرات النجاعة الرئيسية .

و أيضا الإيمان بالمبادئ التالية :

- ✓ المؤسسات تتصارع في الصناعات و ليس في الأمم .
- ✓ الميزة التنافسية تبنى على التحالف و ليس التشابه .
- ✓ الميزة التنافسية غالبا ما تكون متمركزة جغرافيا .
- ✓ تبنى الميزة التنافسية في الأجل الطويل ¹.

ثانيا : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

قبل القيام بعملية التأهيل ، يجب على الهيئات المعنية أن تعين متطلباتها أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية و يمكننا حصرها في ما يلي :

- **التسيير الاستراتيجي :** الذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة و تحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية و القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المردودية التنظيمية و يستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير و تكييف خدماتها و نشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها و زبائنها .

¹ عبد المالك مهلل، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 9، العدد 16 ، ص:ص: 42، 43.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **التسويق :** فعلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تقوم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها و ذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.
- **تأهيل المورد البشري :** إذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، و لذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، و نظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه و تأهيله.
- **العمل بمعايير و قياسات النوعية :** لكي تستطيع مؤسساتنا صغيرة و متوسطة تحسين قدراتها التنافسية و الارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، و جب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع و الخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، و مواصفات المواد الأولية المصنعة و كذا مواد التعبئة و التغليف .
- **التجديد التكنولوجي :** و الذي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و لاقتصادنا ككل، و عليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية، صف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.
- **تأهيل محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :** الذي يعتبر أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحسين أدائها و الوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية و تحسين تنافسيتها، و تكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات و الأجهزة و الأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة¹.

ثالثا : أهم البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

فيما يلي يتم عرض البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2006) :

أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، و يسعى إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة التي تشغل على الأقل 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، و ذلك بتحسين كفاءاتها و تهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية و مصرفية، جبائية، إدارية و اجتماعية، و قد خصص لتمويل هذا البرنامج مبلغ قدره 4 مليار دينار، خصص

¹ سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج مبدأ"، مجلة الباحث، عدد 2011/09 ، ص: 135 ، ص: 136.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

منه 2 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي فقد خصص لتحديث و إعادة تأهيل المناطق الصناعية، و قد انطلق هذا البرنامج سنة 2001.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2006-2013) :

إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مختلف الأوجه، و الفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج وهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بميزانية تقدر ب مليار دينار جزائري سنويا، أي 06 مليار دينار خلال فترة البرنامج، و ينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302 تحت عنوان " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" بموجب قانون المالية لسنة 2006، رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ، و تجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو و اكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية. أن تكون ناشطة منذ سنتين، تتميز بوضع مالي متوازن، لها قدرة على تصدير منتجاتها، تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.¹

3- برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2002-2007) :

و هو برنامج تموله المفوضية الأوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في إطار الشراكة الأورو متوسطية بغلاف مالي قدره 57 مليون أورو، من طرف المفوضية الأوروبية . 3,4 مليون أورو من قبل الحكومة الجزائرية و 2,5 مليون أورو تموله المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة .

حددت مدة البرنامج ب 5 سنويا بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007 ، كما يضم هذا البرنامج فريق عمل يتكون من 25 خبيرا، 21 خبير جزائري و 4 خبراء أوروبيين، يسير من طرف وحدة تسيير البرنامج الكائن مقرها بالجزائر العاصمة إضافة إلى 4 فروع جهوية : وهران، عنابة، سطيف، غرداية . يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية بشكل ملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من أجل مواءمتها مع المعايير الدولية للتنظيم و التسيير.²

¹ سعايدية وردة، بضياف عبد المالك، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - التحليل و التقييم، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08 سنة 2023، ص:478، 479.

² سعايدية وردة، بضياف عبد المالك، نفس المرجع السابق، ص: 479.

خلاصة الفصل

إن اعتماد استراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة مكملية للمؤسسات الكبيرة تتميز بالمرونة و كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كونها قادرة على توفير مناصب الشغل و زيادة معدلات النمو و رفع من الكفاءة الانتاجية و من ثم زيادة الصادرات يتطلب توفير الوسائل و الحوافز بما يساهم في تمكين هذه المؤسسات بالقيام بالدور المتوسط بها و تحقيق أهدافها بفعالية فائقة و يساعد على تطويرها و ترقيتها و هو ما يتوقف على ضرورة صياغة تعريف موحد و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يساعد على توضيح ماهية هذه المؤسسات فيما يتعلق بتحديد خصائصها دون غيرها من المؤسسات و من ثم تشجيع على توسيع نطاقها إدراكا لأهميتها بما يؤدي إلى تحقيق ترقيتها و تفعيل دورها في التنمية و يسمح أيضا بالدراسة المعمقة التي تقف عائقا أمام تطورها و هذا ما حاولنا معالجته في هذا الفصل بداية بمناقشة مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تطرقنا إلى بعض المعايير و العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في محاولة صياغة تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك تطرقنا إلى بعض التعاريف الرسمية المطبقة في بعض الدول كما وضحنا خصائص هذه المؤسسات أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا إلى بعض أشكال المعتمدة لتقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها أما المبحث الثالث خصصناه لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

الفصل الثاني

علاقة البنوك

التجارية

بالمؤسسات

الصغيرة و

المتوسطة

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة ، بما تمتاز به من وظائف و ما تزاوله من نشاط ، إذ يمكن تلخيص أعمالها في عبارة واحدة و هي : التعامل في الائتمان و الاتجار في الديون ، و دورها هذا يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين صاحب الفائض من الأموال و صاحب العجز باعتبارها وسيطا لتوزيع الموارد المودعة لديها من ذوي الأموال الفائضة إلى أصحاب العجز المالي ، و لتحقيق ذلك تعتمد البنوك التجارية إلى تجميع الأموال في شكل ودائع تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين و لذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري إنما تتمثل في استعمالها في منح الائتمان إلى أولئك الذين يحتاجون إليه.

إن الأهمية التي يكتسبها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة نظرية البنوك التجارية و الدور التي تلعبه في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث ينقسم هذا الفصل إلى :

- المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية .
- المبحث الثاني : المصادر التمويلية للبنوك التجارية و استخداماتها .
- المبحث الثالث : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية

تقوم بقبول الودائع و توظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ، و من أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية و تسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع و فتح الاعتمادات .¹

تقوم بالأعمال التجارية المعتادة ، تلقي الودائع و توظيفها و خصم الأوراق التجارية و منح القروض، و أهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي .²

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة. و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ، و دعم الاقتصاد القومي ، و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج ، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما تستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية ، وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي .³

المطلب الثاني : خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية ثلاث مميزات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية و التي تؤثر على السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي يمارسها البنك التجاري و هي :

❖ المرجعية :

يكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة ، المتمثلة في الفوائد على الودائع و هذا يعني أن الأرباح تجعل البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إيراداته، و ذلك بالمقارنة مع المؤسسات المالية و مؤسسات الأعمال الأخرى ، و إذا كان البنك يعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد المالية ، فإنه يتعرض لبعض الجوانب السلبية نتيجة إلتزاماته بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق .

❖ السيولة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية من موارد تستحق عند الطلب ، و من هنا تم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ، و تعد الصفة من أهم الصفات المميزة للبنك التجاري عن المؤسسات

¹ محمد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهاج ، مصر، ط1، ص 29.

² أنس البكري، وليد الصافي، النقود و البنوك- بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل، الأردن، عمان، ط1، ص112.

³ حسن محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن ، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الصفاء ، عمان، ط1، 2011، ص 105.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المالية الأخرى ، فبمجرد الإشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك تنزع الثقة لدى المودعين و يدفعهم لسحب أموالهم مما قد يؤدي إلى إفلاس البنك .

❖ الأمان :

يتسم البنك بصغر رأس ماله بالودائع و هذا يعني صغرها من الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم ، فالبنك لا يتحمل خسائر تزيد عن رأس ماله و إذا ازدادت الخسائر عن ذلك فإن البنك يتعرض للإفلاس .

بهذه السمات الثلاثة تسعى البنوك إلى ثلاث أهداف :

- تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات، طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو النوع الثابت ، و أن أي انخفاض في الإيرادات يكلف انخفاض في الأرباح .
- اجتناب التعويض إلى الانخفاض في السيولة، و ذلك لعدم التأثير على ثقة المودعين .
- تحقيق أكبر عدد ممكن من الأمان للمودعين على أساس أن رأس المال الصغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة.¹

المطلب الثالث : أهداف و وظائف البنوك التجارية

أولا : أهدافها

تحاول البنوك في اطار أنشطتها المختلفة التوفيق بين ثلاثة أهداف أولها تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، و أن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الأرباح ، أما ثاني الأهداف فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه، و أخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين.²

و يمكن شرح هذه الأهداف كما يلي :

- **هدف الربحية :** تتحقق الربحية بعد استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عدة عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي و النقدي ، إضافة إلى العمولات و العوائد التي يحصل عليها لقاء خدماته و تسهيلات المصرفية التي يقدمها للآخرين، و حصة الإيرادات الصافية للبنك

¹ خالد أمين بن عبد ربه ، العمليات المصرفية- طرق المحاسبة الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 212.

² منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص12.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد احتساب تكاليفه الكلية تمثل الربح الذي يسعى لتعظيمه عن طريق زيادة الإيرادات و خفض النفقات .

- **هدف السيولة :** تعرف السيولة على أنها مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية الدورية المتاحة للبنك و التي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة و التي تتطلب أموالا إضافية فورية.¹ فالبنك عليه ألا يستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد مالية و نقدية و إنما عليه الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة لكي يكون قادرا على الوفاء بالالتزامات أو لمواجهة الحالات الطارئة كمقابلة سحبيات المودعين غير المتوقعة، خاصة و أن الجانب الأكبر من موارد البنك يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب ، يجب أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، و عليه فإن الإدارة المصرفية تكون مطالبة بتوفير قدر مناسب من السيولة للتمكن من مواجهة الالتزامات الفورية حتى لا تتعرض لفقدان ثقة العملاء و سحب ودائعهم .

و عليه يكون البنك في مواجهة مشكلة القدر المناسب من السيولة حيث أن فشله في مواجهة التزاماته الفردية يعرضه لفقدان ثقة عملائه فيلجئون إلى سحب ودائعهم ، و من هنا يقع على عائق البنك مهمة التوفيق بين الربحية و السيولة انطلاقا من العلاقة العكسية التي تربطها، حيث أن توظيف أي قدر من الموارد المتاحة للبنك يتم على حساب نقص سيولة البنك، و عليه فالإدارة المصرفية مطالبة بتحقيق قدر كاف من سيولة الموجودات و ربحية و عوائد مناسبة من الاستثمارات.

- **هدف الأمان :** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 بالمئة ما يعني صغر حافة الأمان للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فأني خسائر تزيد عن قيمة رأس مال قد تلتهم جزءا من أموال المودعين.²

و البنك هنا مطالب بتحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال الصغير. لأن سعي البنك لتحقيق أهدافه و خاصة تعظيم الربحية لن يتأتى إلا من خلال اتساع حجم معاملاته و زيادة نشاطه المصرفي بتنويع حافظة أوراقه المالية و توسيع مجالات الاستثمار، و زيادة عملائه و بالتالي زيادة الأوعية الادخارية لديه، ما يفرض انتهاج البنك سياسات مدروسة لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء و وضع دراسات تسويقية للتركيز على كفاءات الوصول إلى سوق الإيداع، خاصة أن تنوع النشاط الاقتصادي للأفراد و اختلاف

¹ أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 295.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000 ، ص 47.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حاجاتهم و رغباتهم كلها أسباب تدعو إلى زيادة اهتمام البنوك بوظيفة التسويق لتحقيق التمايز النسبي في تقديم الخدمات المصرفية مع التركيز على أهمية جودة الخدمات المقدمة للعميل .

ثانيا : وظائف البنوك التجارية

من أهم وظائف البنوك التجارية ما يلي :

✚ **قبول الودائع :** تتجسد هذه الوظيفة في الطرق و الأساليب التي تقتض بها المصارف التجارية

أموال المدخرين، و يقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين .

و هي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية حيث يقوم البنك التجاري بقبول الودائع من العملاء لديه سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، و الوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة ، و هذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغ في حدود مبلغ الوديعة و في أي وقت .

✚ **منح الائتمان :** تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة

فالقروض التي تمنحها البنوك التجارية قد تكون مضمونة بضمان عيني أو شخصي أو بدون ضمان و على وجه العموم فإن البنوك التجارية و هي بصدد رسم سياساتها الائتمانية تضع في اعتبارها احتياجات عملائها، سلامة الودائع لديها بالإضافة إلى حصولها على إيراد يكفي لتغطية مختلف نفقاتها .

✚ **خصم الأوراق التجارية :** خصم الورقة التجارية هو عملية ائتمانية الغرض منها سداد القيمة

الحالية للورقة إلى المستفيد قبل موعد استحقاقها . حيث تقبل البنوك على مزاوله هذا النوع من النشاط نظرا للحماية التي يوفرها القانون التجاري و أيضا نظرا لقصر أجلها، مما يوفر عنصر السيولة لدى البنك، كما أنها تتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي .

✚ **التعامل بالإ اعتمادات المستدينة :** و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث

بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد و المصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر بالخارج ، و يتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة ¹.

¹د. شريط صلاح الدين، طالبة لعروسي قرين زهرة، أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية- دراسات اقتصادية-29-2 ، ص:337، 338.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هناك وظائف أخرى بالإضافة إلى الوظائف المذكورة سابقا تتمثل في :

- المساهمة في تمويل المشروعات التنموية و ذلك من خلال منح القروض و الائتمان بصيغة مختلفة.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تحويل نفقات السفر السياحية و إصدار الصكوك للمسافرين و الإعتمادات الشخصية.
- تعامل بالبيع و شراء بالعمولات الأجنبية.
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروضا لهذا الغرض.
- دفع صكوك المسحوبة على البنك أو أي مسحوبات أخرى.
- دفع الحوالات و البرقية البريدية الواردة.
- شراء الصكوك الأجنبية و صكوك المسافرين.
- خدمات البطاقة الائتمانية التي تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الوم.أ في الستينات من هذا القرن ¹.

المبحث الثاني : المصادر التمويلية للبنوك التجارية و استخداماتها

المطلب الأول : مصادر تمويل البنوك التجارية

يقصد بمصادر الأموال بأنها الأموال التي توفرت لدى البنك و التي يستخدمها في تمويل استثماراته. في البداية تكون موارد البنك مقتصرة على رأس المال المدفوع من المساهمين و الأصول اللازمة للبدء في ممارسة نشاطه، و بعد أن يبدأ البنك في ممارسة نشاطه و يكسب ثقة زبائنه تبدأ الودائع بالانسياب عليه من قبل الأفراد و المشروعات و هي ما تشكل أغلبية موارد البنك .

أولا : الموارد الذاتية

تتمثل في تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي و هي تمثل النواة الأولى لموارد البنك و اللازمة لتكوينه و ممارسة أعماله و تتكون من العناصر التالية :

1- رأس المال المدفوع : و هو ما يدفعه المساهمون من أموال و يعكس مدى متانة المركز التي

يتمتع به البنك التجاري في الأوساط المصرفية و يلزم القانون في أي دولة البنوك، ألا يقل رأس مالها عن حد معين يسمح للبنك بأن يكون موضع ثقة بالنسبة للمتعاملين معه ².

¹ د. شريط صلاح الدين، الطالبة لعروسي قرين زهرة، نفس المرجع السابق، ص: 338.

² محبالة توفيق، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011، ص228.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2- الاحتياطات : و تتكون الاحتياطات بغرض تدعيم المركز المالي للبنك التجاري في مواجه

خسائر غير متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله، و يتم تكوين الاحتياطات عن طريق اجتياز جانب من الأرباح التي تعرف بالأرباح الغير الموزعة سنوياً¹، و تنقسم إلى :

➤ الإحتياط القانوني :

هو الإحتياط الذي يفرضه القانون و يقتطع ببيئة معينة حتى يصبح مساوياً لرأس المال المدفوع² ، إذ أنه يقتطع من رأس المال و عندما يستقر البنك أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها.³

➤ الإحتياط الخاص :

حيث يحتفظ به البنك اختياريًا و عادة يطلق على هذا النوع اسم احتياطي الخفي و يعتمد مقدار هذا الإحتياطي من تقدير إدارة البنك إلى الحاجة في المستقبل و يحتفظ بمثل هذا الإحتياط لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل.⁴

ثانيا : الموارد الخارجية

و هي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين و هي تمثل النسبة الأكثر من إجمالي موارده و تتمثل في :

1- الودائع : و هي تمثل مبالغ نقدية مفيدة في سجلات البنوك يستحقها المودعون و حسب العملة

المودعة أو المتفق عليها ، و تعتبر من أهم موارد البنك ، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة عامة من إجمالي موارد البنك و هي على عدة أنواع و كل فرد ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى و هي الودائع الجارية، و دائع الأجل و ودائع بإشعار.⁵

بالإضافة إلى الأنواع السابقة نجد ودائع التوفير و تسمى أيضا الودائع الإيداعية و هي عبارة عن ودائع الأجل ، إلا من حيث الإجراءات المفروضة على عملية السحب و الإيداع، كما أن هذا النوع يتسم أيضا

¹ عادل أحمد حبشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي، الأزاريطة، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 64.

² اسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث للنشر، 2005 ، ص 64.

³ زياد رمضان، إدارة العمليات المصرفية، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة السادسة، 1997، ص 75.

⁴ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية، 2008، ص 276.

⁵ عبد الحق بوعتروس، الرجيز في البنوك التجارية، قسنطينة، جامعة منتوري، 2008، ص 8.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بصغر مبالغها و الفوائد التي يحصل عليها المودعين ، تكون أقل من الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الودائع لأجل .¹

2- الاقتراض من البنوك المركزية : من المعروف أن البنك المركزي هو بنك البنوك و هو

المقرض الأخير لهذه البنوك، و من ثمة فإنه يمكن للبنوك أن تقترض من البنك المركزي أو من الهيئات الدولية الأخرى، و تتخلص الغرض أو الهدف من هذا الاقتراض في علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك، مواجهة التوسعات الموسمية في التمويل بالإضافة إلى استخدام هذه القروض خاصة الطويلة الأجل في تمويل الاستثمارات، و لا يقوم البنك المركزي بتقديم القروض في أي وقت و بدون ضابط إلا بعد دراسة الغرض من هذا القرض .²

3- الاقتراض من البنوك التجارية : بعد الاقتراض من البنوك التجارية اقتراضا قصير الأجل، و يأخذ

هذا الاعتراض من أهمها الاقتراض بمقتضى اتفاق مادة الشراء، حيث يقوم البنك المقترض ببيع أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يتم الاتفاق بإعادة شراء تلك الأوراق المالية في تواريخ محددة و سعر فائدة معين.³

المطلب الثاني : استخدامات الأموال في البنوك التجارية

يمكن تقسيم استخدامات المصارف التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة السيولة كما يلي :

أولا : الأصول تامة السيولة و عديمة الربحية

تشمل هذه المجموعات على النقدية بخزينة البنك و رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي و سيتم التفصيل فيما يلي :

1- النقدية بخزينة البنك التجاري : و يطلق عليها السيولة من الدرجة الأولى و هي النقود الحاضرة

التي يحتفظ بها البنك في خزانته و التي تتخذ أساساً بشكل الأوراق النقدية و يحتفظ بها لمواجهة المسحوبات اليومية .⁴

2- رصيد النقدية لدى البنك المركزي : يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية التي تحتفظ

¹ محمد سويلم، إدارة البنوك و صناديق الاستثمار و بورصة الأوراق المالية، الإسكندرية، دار الجامعية، 2008، ص-ص: 107، 108.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود- الاساسيات و المتحدياث- الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 181.

³ عقيل جاسم عبد الله ، النقود و البنوك منهج نقدي مصرفي، دار مكتبة حامد للنشر و التوزيع، بمقابران، 1999، ص 36.

⁴ زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود المالية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص 178.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بنسبة ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائنه و هو المسؤول عن تحديد هذه النسبة وفقاً لمقتضيات السياسة النقدية .¹

ثانياً : الأصول السائلة و المدرة للعائد

تتسم هذه النوعية من الأصول بتمتعها بدرجة عالية من السيولة مع وجود معدل يتناسب عكسياً مع درجة السيولة و تنقسم إلى :

1- أصول شديدة السيولة (أصول شبه نقدية) : و هي تتمثل في تلك الأصول التي يمكن تحليلها

إلى سيولة بسهولة و تتضمن :

- الأوراق المالية و التجارية و المخصوصة : تختلف الأوراق المالية من حيث ضمانتها و لكن

بشكل عام ينخفض الإيراد الذي يحصل عليه البنك عند توظيف أصول في شكل أوراق مالية أو تجارية بانخفاض المخاطر المحتملة، كما أنه كلما زادت درجة السيولة كلما انخفض العائد، و الأوراق التجارية المخصوصة يحتفظ بها البنك كأصول ، إذ أنه في حالة ما إذا احتاج إلى نقود سائدة لجأ إلى البنك المركزي ليعيد خصم هذه الأوراق مقابل سعر إعادة خصم يقل عن سعر الخصم الأول .²

- الأرصدة النقدية المستحقة على المصارف الأخرى .

- القروض المقابلة للاستدعاء.

2- أوراق مالية حكومية : و هي من الأصول عالية السيولة بسبب الثقة العالية في الجهة

المصدرة لها و هي تتراوح بين أصول قصيرة الأجل مثل أدونات الخزانة و التي يكون الحد الأقصى لأجلها سنة و أصول طويلة الأجل من السندات التي تصل آجالها إلى عشر سنوات .³

3- القروض و السلف : و تشمل كافة القروض و الاعتمادات الممنوحة للعملاء سواء

المضمونة أو غير المضمونة كما تشمل القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة و السندات الأذنية التي تصدرها الهيئات و المؤسسات العامة بضمان وزارة الخزانة كما تشمل الديون المشكوك في تحصيلها.⁴

ثالثاً : أصول عالية الربحية و منخفضة السيولة جداً

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، الإسكندرية، مؤسسة الجامعة، الطبعة الأولى، 2002، ص277.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، عمان، دار الفكر للنشر و التوزيع، 2010، ص 64.

³ محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف ، بيروت، دار النهضة العربية، 2021، ص158.

⁴ هيل عجمي جميل الجتايي، رمزي ياسع أرسان، النقود و المصارف النقدية، عمان، دار وائل للنشر، 2009، ص113.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هي نوعية من الأصول تدر معدل عائد كبير نسبيا و يستهدف البنك من الاحتفاظ بها في محفظة تحقيق معدل مرتفع للربح¹ ، و تتمثل في :

- قروض متوسطة و طويلة الأجل .
- الأوراق المالية طويلة الأجل .
- الاستثمارات الحقيقية² .

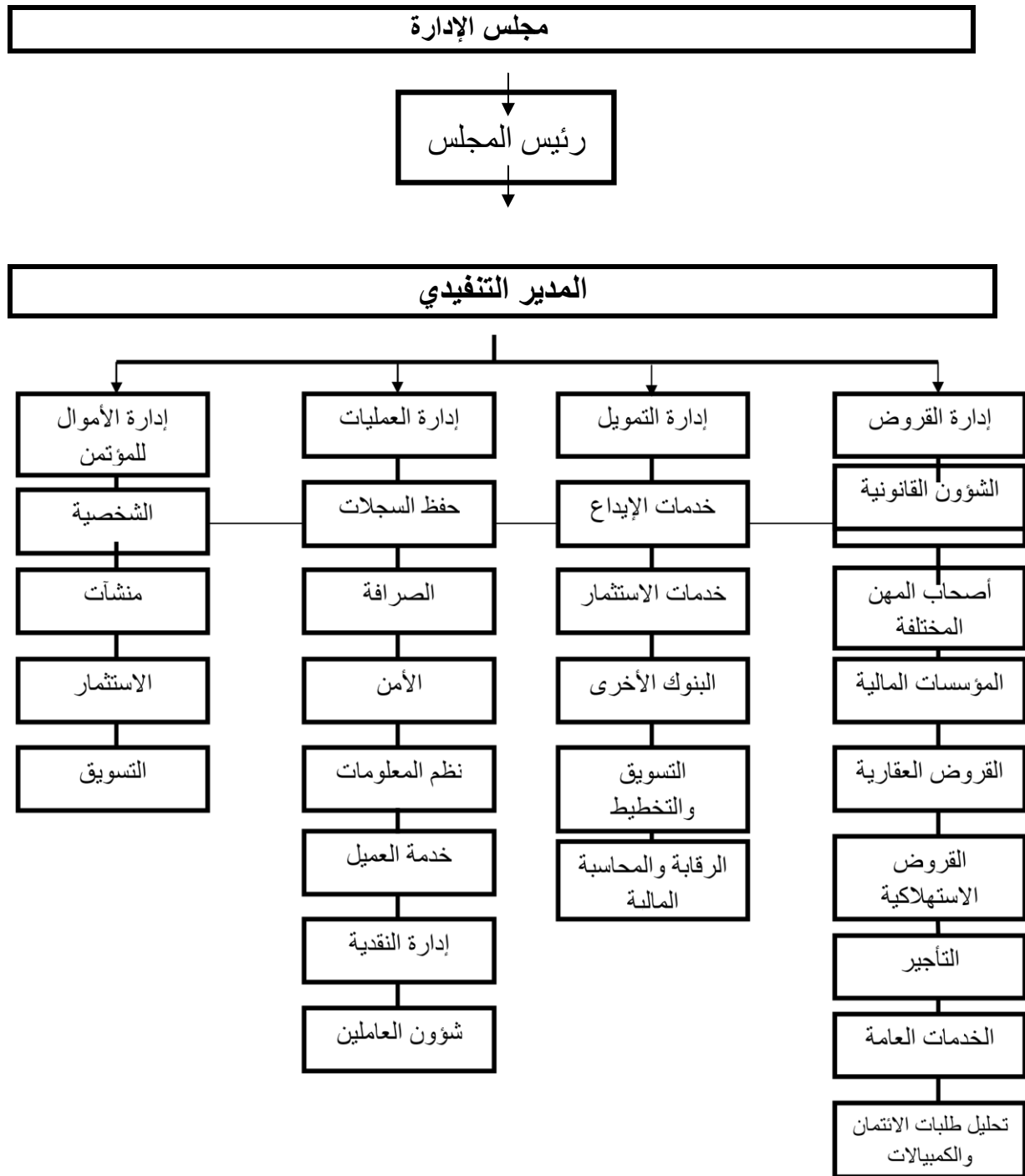
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، حيث يختلف الهيكل التنظيمي حسب الخدمات التي يقدمها البنك التجاري و حجمه، و لذلك يمكن وضع هيكل تنظيمي يحتوي على إدارات رئيسية و أخرى فرعية من خلال الشكل التالي :

¹ محمد عزة غزلان، نفس المرجع السابق، ص152.

² عبد الحق بوعتروس، نفس المرجع السابق، ص11.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر : عبد الفتاح عبد السلام، محمد الصالح الحناوي، المؤسسات المالية: البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية 1998، ص21.

المبحث الثالث : البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : النماذج الأساسية المحددة لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هما كما يلي :¹

1-النموذج الأمريكي : من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط بين البنك التجاري و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمتاز بما يلي :

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة .
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداة المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية .
- يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك.
- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض و كذلك لحجم و تنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

و من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين تجد أن البنوك التجارية هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، و هو ما يعطي فكرة واضحة، حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي .

2-النموذج الألماني : تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية :

- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- تتحدد العلاقة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أساس الشراكة المالية .
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع) و المدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة و المراقبة المستمرة، و تحقيق تبادل للمعلومات بين البنك التجاري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة و الشفافية و

¹ عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص-ص: 64، 65.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقاً لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

ثانيا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها مشاكل التمويل، و بما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها تولي اهتمامها أكثر للمؤسسات الكبيرة و ذلك للأسباب التالية :

- عدم القدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية و عدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية و تطلعاتها و آفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي.
- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية تقديم القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة و الكثيرة لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على مبالغ محدودة القيمة، لذلك تميل البنوك التجارية إلى تمويل النوع الأول من المؤسسات، بينما تتردد في إقراض النوع الثاني من المؤسسات.
- الاجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إليها للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبا التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الكبيرة.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض و العمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات صغيرة و متوسطة عبئا على البنوك التجارية.²

و مع مرور الوقت قد تغيرت هذه الوضعية خصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات صغيرة و متوسطة نتيجة للعوامل التالية :

- بروز المؤسسات صغيرة و متوسطة لمحور ارتكاز للعمليات الاقتصادية و الإستراتيجية المتبناة من طرف البنوك التجارية، مع أن الخدمة البنكية لهذه المؤسسات تكون أكثر خطرا من الخدمة

¹ عبد الحكيم عمران، نفس المرجع السابق ، ص-ص: 64، 65.

² صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17- 18 أفريل 2006، ص356.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

البنك للمؤسسات الكبيرة ، لكن مقابل هذه المخاطر فإن العمليات البنكية الخاصة بالمؤسسات صغيرة و متوسطة تكون أكثر ربحا.

- إيجاد البنوك التجارية مجموعة من الحلول للتعامل مع المؤسسات صغيرة و متوسطة من بينها:
تحديد المخاطر الائتمانية، تخفيض تكاليف العمليات البنكية، تحقيق الربحية.
- انتشار المؤسسات صغيرة و متوسطة بعدد كبير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما أدى إلى ظهور منظمات و هيئات حكومية في أغلب الدول سواء المتقدمة منها و النامية، تقدم المساعدة و الدعم الفني و المالي لهذه المؤسسات، و هو ما يتيح الفرصة للبنوك التجارية في الحصول على معلومات أكثر دقة و على ضمانات مالية كافية عبر اللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات و المنظمات من أجل تحقيق الهدف المرجو.¹

نظرا للتطورات الاقتصادية المتسارعة و توسع اقتصاد السوق، ازدادت أهمية إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تساهم بشكل كبير في مواكبة هذا التطور من قبل البنوك التجارية لتتمتع بحق الاختيار بين بدائل متاحة. كذلك ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية جعل البنوك التجارية تبحث عن زبائن جدد خصوصا في قطاع المؤسسات صغيرة و متوسطة.²

أدت عولمة مصادر التمويل إلى التوجه المتزايد للمؤسسات الكبيرة نحو تنويع مصادر تمويلها و بالتالي أدت إلى قلة لجوء الوسطاء كالبنوك التجارية مما جعل هذه الأخيرة تبحث عن زبائن جدد لاستغلال الودائع و الخدمات المختلفة المتوفرة لديها، و هذا ما جعل البنوك التجارية توجه اهتمامها نحو قطاع المؤسسات صغيرة و متوسطة.³

المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن تعريف مصادر التمويل على أنها مجموعة من الوسائل و الأساليب و الأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية و الجارية، و على هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية و كلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة، و كذلك مع العائد على الاستثمار، و مدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات

¹ علي سالم أرميص، مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات صغيرة و متوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17- 18 أبريل 2006 ، ص-ص 101، 102.

² علي سالم أرميص، نفس المرجع السابق، ص 102.

³ علي همال، أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول: القيادة الإبداعية لتطوير و تنمية المؤسسات في الوطن العربي، دمشق، سوريا، 13- 16 أكتوبر 2003 ، ص 316.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المقترحة.¹ فللمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مصادر للتمويل و تنقسم إلى مصادر تمويل داخلية و أخرى خارجية.

1. مصادر التمويل الداخلية :

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، و تتمثل مصادر التمويل الداخلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

1-1. التمويل الذاتي : يعرف بأنه الأموال المتولدة عن العمليات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، و يشمل الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية و كذلك ثمن الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل. و يعرف أيضا على أنه الفائض الذي حققته المؤسسة من أموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة و بين مرحلة التوظيف و هي استخدام السيولة.² و من أبرز مكوناته و مصادره ما يلي :

❖ **الادخارات الشخصية :** و هي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية التكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل و ذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة، و تعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على هذا النوع من التمويل.³

❖ **الاحتياطات :** تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، و يتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة و تحقيقها لأرباح، ذلك أن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع، تقابله زيادة في الأصول، و يتم حجز الاحتياطات إما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة كالإحتياطي القانوني، النظامي، احتياطي شراء سندات حكومية.⁴

❖ **الأرباح المحتجزة :** و تمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة

¹ دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص115.
² هالم سليمة، هيئات الدعم المالي و دورها في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016-2017 ص75.
³ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص196.
⁴ عاطف وليم اندرواس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص378.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطات، و سياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك و أيضا الجزء الذي يحتجز، و عند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة و مصالح المساهمين من جهة أخرى.¹

❖ **مخصصات الاهتلاكات و المؤونات :** الاهتلاكات هي مبالغ مالية سنوية تخصصها المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى استثمارات المؤسسة، و ذلك نتيجة لمرور زمن من استخداماتها ، أما المؤونات فهي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن أخطار محتمل حدوثها، في قيمة المخزونات و الحقوق مستقبلا، تخصيصها في المؤسسة ضروري حتى لو لم تحقق أرباح.²

و يمكن حساب التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية :³

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح الصافية غير الموزعة.

2. مصادر التمويل الخارجي :

من الممكن للمؤسسة أن لا تتمكن من تمويل استثمارات يوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية، و تتمثل هذه المصادر فيما يلي :

1-2. مصادر التمويل قصيرة الأجل : و يعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل و تلجأ معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بغض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه أقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل و من أبرز مصادره :

❖ **الائتمان التجاري :** عندما تشتري المؤسسة بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا و في الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين و حتى تاريخ الدفع فإن المؤسسة تصبح مدينة للمورد و تدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في جهة الخصوم، و تسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، و يشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري

¹ محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل و التخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007، ص46.

² يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع الإسكندرية، 2012، ص227.

³ قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2011، 03-2012، ص69.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لوجود فترة قصيرة بين تاريخ الاستلام و دفع الثمن، و يمكن اعتبار الائتمان التجاري على أنه مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى أنه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.¹

❖ **الائتمان المصرفي :** و يقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من البنوك. و يتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم، كما يعتبر مصدرا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل. يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية و ليس صورة بضاعة، و لا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط.²

2-2. مصادر التمويل متوسطة الأجل : التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداؤه في فترة تزيد عن السنة، و ينقسم إلى قسمين:

❖ **التمويل بالقروض المباشرة متوسطة الأجل :** عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، و يطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك و بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، و لا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان.³

❖ **التمويل بالاستئجار :** تهدف هذه المؤسسات إلى استخدام المباني و المعدات، و بالتالي فهدفها ليس امتلاك لهذه التسهيلات، و قد ظهر خلال السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدل شرائها، و بعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي و المباني، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا، و نظريا فإن الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير.⁴ و هناك نوعان من الاستئجار كما يلي :

- **الايجار التمويلي :** هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة و لا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر و الذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بأكملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة).⁵

¹ سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997، ص146.

² منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص529.

³ خوني رايح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 124.

⁴ جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص319.

⁵ خوني رايح، حساني رقية، نفس المرجع السابق، ص128.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-**الايجار التشغيلي** : من أهم خصائص هذا النوع أن المؤجر عادة ما يكون مسؤولاً عن صيانة الأصل و التأمين عليه كما يتحمل مخاطر الإهلاك و التقادم. و المؤجر هو من يتحمل المخاطر الناجمة عن الانتفاع أو استخدام الأصل.¹

3-2. مصادر التمويل طويلة الأجل : تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل من أجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة و تمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة و تنحصر مصادر التمويل طويلة الأجل فيما يلي :

❖ **الأسهم** : تمثل الملكية الأصلية للمؤسسات، و هي إحدى الوسائل الرئيسية للتمويل الطويل الأجل خاصة رأس المال الدائم، فشركات المساهمة تعتمد اعتماداً تاماً على إصدار أسهمها للحصول على رأس المال اللازم، و إما عند إنشائها أو عند توسعها أو فتح رأسمالها، و يحدد عند عقد المؤسسة و ما تنص عليه قوانين الدولة من أهم الحقوق كالإشتراك في الأرباح و حضور الجمعيات العامة للمساهمين و حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة المقدرة.²

و يمكن تصنيف الأسهم إلى نوعين هما الأسهم الممتازة و الأسهم العادية حيث تختلف الأسهم الممتازة عن العادية بأن الأولى تحصل عادة على معدل ثابت من الأرباح السنوية، و كذلك الأمر فإن تكاليف إصدارها أعلى من تكاليف إصدار الأسهم العادية.³

❖ **الإقراض طويل الأجل** : و يمثل جزءاً من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المؤسسة، و ينقسم إلى قسمين أساسيين :

-**القروض طويلة الأجل** : و هي تمثل نوعاً من القروض التي تلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض و الفائدة المستحقة في تاريخ معين، و تخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المؤسسة و المقرض، تتراوح فترة الاقتراض عادة ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عاماً و تحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك و شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة.⁴

-**السندات** : هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية تصدر من جهات عديدة مثل الدولة و المؤسسات، و تطرح للتداول إلى الأفراد و المؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، و هو وثيقة بقيمة محددة يتعهد

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 128.

² عبد الغفار الحنفي، نفس المرجع السابق، ص 496.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 21.

⁴ محمد صالح الحناوي، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007، ص 240.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مصدرها بدفع فائدة دورية في تاريخ محدد لحاملها ، سواء ربحت الجهة المصدرة أم خسرت ، و لحامله الحق في استرجاعه في وقته المحدد.¹

المطلب الثالث : التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفر شروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة و عدم التناظر في المعلومات و تتمثل هذه الشروط في :²

- تطوير طرق تقديم الخدمات المالية و تنويعها و تكييفها مع احتياجات هذه المؤسسات.
- تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع و معالجة المعلومات و بذلك تسهيل عملية الإقراض، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات و كذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها .
- و من بين أهم هذه التقنيات المستحدثة و التي أثبتت نجاعتها نذكر منها :

➤ نظام تصنيف الائتمان (Credit Scoring) :

هذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينات من طرف البنوك التجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك، و تم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس و تمنح على أساس هذه الطريقة و بشكل آلي، و تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمخاطر التي قد تتجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع ، و تقوم هذه الطريقة على الأسس التالية :

- استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون و المكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات .
- توفر عدد كبير من الزبائن أي المجتمع الإحصائي و بالتالي اختيار العينة الممثلة لذلك المجتمع و باختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر و التنبؤ في المستقبل .

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، 2007، ص211.

² هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 378.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و من بين المزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة ما يلي :

- تحسين أنظمة مراقبة عمليات الاقتراض من حيث الكم و الكيف ، ذلك أن عملية التقييم تتم بشكل آلي و متواصل و في الوقت اللازم و هو ما يسمح بالتعرف على مستوى المخاطرة بمجمل عمليات الاقتراض و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها و تحديد سياسة الاقتراض بشكل موضوعي¹.
- بدل الاعتماد على التقبيل الشخصي للمشرفين على الاقتراض التي عادة ما تكون آرائهم ذاتية .
- تخفيض تكاليف و مدة معالجة الملفات .
- رفع مستوى الدقة و الموضوعية في عملية تقديم القروض الخاصة و أن هذه الأنظمة قابلة للتحسين باستمرار.
- هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الأقليات أو الفئات من الزبائن التي لا تتوافق و خصائص المجتمعات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في وضع تلك الأنظمة الآلية كما أن تطبيق هذه الطريقة قد يجعل معظم المؤسسات حديثة العهد أو التي لا تتوفر على معلومات مالية تغطي مدة زمنية معينة معرضة للإقصاء لأسباب غير موضوعية .
- الاعتماد على المعلومات السابقة يجعل من عملية تعميمها مخاطرة كبيرة، خاصة عن اقتصاد السوق يتميز بالدورات الاقتصادية، و نجاح هذه الطريقة يتطلب أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار و هذا ليس بالأمر الهين .

➤ طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (External Rating) :

إن هذه الطريقة تحدد المكانة الحالية و المستقبلية للمؤسسة عن طريق تقييم قدراتها على الدفع و تزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين، و حتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق و التأكيد من المعلومات المتوفرة لديه و تبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم الخارجي لمكانتها في السوق، سيما أن ترتيبها قد يحسن من مكانتها التفاوضية مع المقرض كما يعتبر هذا التقييم بمثابة قوة دافعة كما لاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة و معالجة النقصان التي تعاني منها .

و في أوروبا قد أدى تزايد الطلب على خدمات الوكالات المتخصصة في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى زيادة عددها في السنوات الأخيرة و تزايد الاهتمام بالمؤسسات الابتكارية لأنها عادة ما

¹ الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، نفس المرجع السابق، ص 379.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تكون سريعة النمو و ذات مردودية عالية غير أن ما يلاحظ هو موعد توفر البنوك التجارية على قدرات الأزمة في الميدان التكنولوجي لتقييم أهمية الابتكارات و تقدير مستوى المخاطرة و التعرف على نسبة و إمكانية نجاحها ، مما يجعلها فيما سبق تفضل عدم المغامرة معها .

و بالرغم من توفر العديد من المحاولات لتحسين طرق التقييم الخارجي إلا أن أنظمة تطويرها لا تزال مكلفة جدا مما جعلها غير قابلة للتطبيق من طرف البنوك التجارية لوحدها رغم ما توفره من معلومات إضافية حول المؤسسة ¹.

➤ طريقة تقاسم المخاطر مع الطرف الثالث (Shoring Risk With Thrid) :

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات، و لتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك إلى التعاون مع أفراد أخرى لتقاسم المخاطر كما قامت المؤسسات صغيرة و متوسطة بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل ، و تلعب دور الوسيط بين المؤسسات صغيرة البنوك، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين و الاستشارة و غيرها، و غالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناءا على تقييم مؤسسات ضمان أولا و على مقدار أو نسبة ضمانات ، ثانيا إضافة إلى الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق لها نظرا لقلة استعمالها حاليا، و من بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر و طريقة تحميل الاقتراض حسب مستوى المخاطرة ².

¹ الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ، نفس المرجع السابق، ص 379.

² حليلة علي الحاج، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009 ، ص 70.

الفصل الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من مفاهيم و تصنيفات و وظائف للبنوك التجارية نصل إلى أن لها دور مهم و فعال تقوم به من خلال وظائفها مما ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني، كما أنه مما لا ريب فيه أن التمويل بمختلف مصادره يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انطلاق نشاطها و متابعة أو توسيعه و تطويره حسب الهدف المسطر، كما نجد أن جملة أساليب التمويل لهذه المؤسسات تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل البنكي من ناحية، و من ناحية أخرى نجد أن البنوك التجارية لا تتحمس لهذا النوع من التمويل بسبب درجة المخاطر الأكثر احتمالا في هذا النشاط.

الفصل الثالث

واقع تمويل

المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة لدى

البنوك التجارية

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

تمهيد :

في الجزائر تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة استراتيجية في النسيج الاقتصادي ، حيث تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل و تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات . غير أن هذه المؤسسات تواجه تحديات متعددة ، خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشاريعها أو توسيع نشاطها . و في هذا السياق تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في دعم هذا القطاع من خلال توفير القروض و التسهيلات الائتمانية ، إلى جانب مرافقة أصحاب المشاريع و تقديم الاستشارات المالية.

و قد سعت الدولة الجزائرية إلى تعزيز هذا الدور عبر إنشاء هيئات دعم مثل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات على التمويل و تقليل المخاطر التي قد تواجهها البنوك، و رغم هذه الجهود لا تزال بعض العراقيل قائمة مثل الإجراءات الإدارية المعقدة و شروط الضمان الصارمة ، و ضعف الثقافة المالية لدى بعض أصحاب المشاريع .

و عليه فإن دراسة دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تكتسي أهمية كبيرة ، لما لها من تأثير مباشر على تنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المستدامة .

سننترق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية :

- الإطار المنهجي للدراسة
- اختبار فرضيات الدراسة مع مناقشة النتائج الخاصة بالإستبيان

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

المبحث الأول : الاطار المنهجي للدراسة

كل بحث علمي يتبع إطارا منهجيا يسهل على الباحث ترتيب مراحل الدراسة و تحليل النتائج و التأكد من صحة الفرضيات المقدمة ، مما يمكنه من الرد على التساؤلات المطروحة و تقديم التحليلات اللازمة .

سنتطرق لهذا الموضوع بواسطة المطالب التالية :

- التجهيز للدراسة الميدانية
- تحليل خصائص و متغيرات عينة الدراسة

المطلب الأول : التجهيز للدراسة الميدانية

لإجراء الدراسة الميدانية بنجاح ، يتعين على الباحث أولا أن يكون على دراية بالمجتمع و العينة الذي سيقوم بدراستهما ، لكي يتم انجاز جميع الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث سيتم استعراض هذه النقاط في هذا المطلب .

الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من تمويل البنوك التجارية ب عين تموشنت ، حيث استهدفنا في دراستنا 65 فرد من اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الثاني : أصل المعلومات

تمثل اصل معلومات الدراسة الى مصادر أولية و اخرى ثانوية ، فبالنسبة للمصادر الأولية اعتمدنا على الاستبيان الذي يشكل أداة أساسية لجمع المعلومات الخاصة بمتغيرات الدراسة ، و تم الاعتماد على المصادر الثانوية المختلفة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة المتمثلة في البيانات المتوفرة في المواقع الرسمية للبنوك التجارية و أخرى مقدمة من قبلهم.

الفرع الثالث : الأساليب الإحصائية المستعملة للدراسة

تم الاعتماد على برنامج Spss v 25 لتحليل البيانات المستخلصة من استمارات الاستبيان و ذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة و قد تم اختيار مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة فرضيات و متغيرات الدراسة و المتمثلة فيما يلي :

✓ لتقييم مدى ثبات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ إلى جانب معامل الصدق .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

- ✓ من أجل وصف خصائص عينة الدراسة تم الاعتماد على تكرارات و النسب المئوية .
- ✓ لتحليل الاتجاهات اجابات أفراد العينة و مدى موافقتهم على محاور و عبارات الاستبيان تم استخدام متوسط الحسابي مع تحديد أهمية نسبية لكل عبارة و محور .
- ✓ لقياس مدى تشتت اجابات حول المتوسط الحسابي تم استعمال انحراف المعياري .
- ✓ من أجل مقارنة درجة التشتت أو التباين تم استخدام معامل الاختلاف .
- ✓ لتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح باختبار الفرضيات تم الاعتماد على معاملات الإلتواء و التفرطح .
- ✓ لدراسة العلاقات بين المتغيرات المستقلة و التابعة تم استخدام معامل الارتباط .
- ✓ لمقارنة المتوسطات و معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) .
- ✓ و أخيرا لدراسة العلاقات السلبية بين المتغيرات و التنبؤ بقيمة المتغير التابع بناء على المتغير المستقل تم استخدام أسلوب انحدار البسيط .

الفرع الرابع : أداة الدراسة ، اختبار مدى صدقها و ثباتها

يعتبر إستبيان أداة بحثية تستخدم لجمع البيانات من الأفراد بهدف التعرف على آرائهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم . ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة من الاسئلة المعدة مسبقا ، والتي يطلب من المبحوثين الإجابة عنها بدقة ووضوح ، مما يسمح باختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج موثوقة.

1- أداة الدراسة :

1-1 مضمون الاستبيان :

الاستمارة عبارة عن نموذج يستخدم لجمع المعلومات و البيانات ، و تحتوي على مجموعة من الأسئلة سواء كانت مفتوحة أو مغلقة ، يجيب عنها المشاركون وفق طريقة محددة .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

و تم تصميم الاستبيان ليشمل محاور تعكس متغيرات الدراسة ، حيث تضمن 21 سؤالاً موجهاً لدراسة خصائص عينة البحث ، و ذلك بهدف التعرف عليها بشكل أدق . و شملت هذه الأسئلة معلومات مثل : نوع الجنس ، السن ، المستوى الدراسي ، صيغة التمويل و منطقة النشاط .

و قد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين :

➤ **القسم الأول :** خصص لجمع البيانات الشخصية و المهنية ، مثل الجنس ، المستوى الدراسي ، صيغة التمويل و منطقة النشاط .

➤ **القسم الثاني :** يتكون من محورين أساسيين :

1-1 المحور الأول : يضم 10 عبارات تتعلق بالبنوك التجارية و تشمل الجوانب المرتبطة بالخدمات المالية ، كفاءة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، شروط و إجراءات تمويل البنكي والعوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2-1 المحور الثاني : يحتوي على 3 عبارات تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3-1 مقياس الاستبيان :

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء أفراد العينة ، و ذلك لتسهيل عملية تحليل البيانات ، حيث تو توزيع الدرجات كما يلي :

جدول رقم (3-1) : مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
النتائج	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الطالبتين

2- اختبار مدى ثبات و صدق الاستبيان :

يعد التحقق من ثبات و صدق أداة الاستبيان خطوة أساسية قبل الشروع في استخدامها ضمن هذه الدراسة ، و ذلك بهدف التأكد من مدى ملاءمتها كأداة للقياس و دقتها في عكس الظاهرة محل البحث .

و لهذا الغرض ، قامت الأستاذة المشرفة بمراجعة الاستبيان و تدقيقه ، تمهيداً لاعتماده في تطبيق الأساليب الإحصائية و اختبار الفرضيات .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

في اطار هذا الفصل ، تم التأكيد على ضرورة ضمان إمكانية تعميم النتائج ، و هو ما استلزم التحقق من ثبات و صدق الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ، تمهيدا لاختبار الفرضيات في المراحل اللاحقة .

و لغرض التأكد من ثبات الاستبيان، تم اعتماد معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات) ، حيث تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، و تعد القيمة 0,7 الحد الأدنى المقبول للدلالة على تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الثبات .

جدول رقم (2-3) : نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

أجزاء الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
كافة المحاور	0,917

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات Spss V.25

من خلال الجدول رقم (2-3) الخاص بنتائج معامل ألفا كرونباخ نلاحظ أن قيمة معامل الثبات لمحور كفاءة المحاور بلغت (0,917) هي قيمة مرتفعة مقارنة بالحد أدنى مقبول إحصائيا (0,60) .

و هذا يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المحور أي أن الأسئلة مترابطة و تقيس نفس الفكرة بشكل مناسب . كما تشير هذه النتيجة إلى أن إستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات و الموثوقية

جدول رقم (3-3) : نتائج اختبار معامل الاتساق الداخلي

أجزاء الاستبيان	معامل الاتساق الداخلي
دور البنوك التجارية في التمويل	0,963
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0,964
كافة المحاور	0,981

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V. 25

نرى من الجدول ان درجة الاتساق التي بين عبارات كل جزء من الأجزاء مرتفعة ، و بالتالي نستنتج صدق المحاور بنسبة بلغت 96,3% بالنسبة للمحور الاول و 96,4% بالنسبة للمحور الثاني .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

المطلب الثاني : تحليل خصائص و متغيرات عينة الدراسة

الفرع الأول : الأداة الإحصائية و مجتمع الدراسة

1- أداة جمع البيانات : بهدف معالجة إشكالية الدراسة بصورة علمية ، تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، حيث أعد في شكل مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى الأفراد ، بما يتيح إجراء تحليلات كمية و استخلاص علاقات إحصائية و إجراء مقارنات رقمية ، و ذلك بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي ، حيث :

جدول رقم (3-4) : مستوى الموافقة و المتوسط المرجح

الحد الأدنى	1,00	1,81	2,61	3,41	4,21
الحد الأعلى	1,80	2,60	3,40	4,20	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- مجتمع الدراسة : تم استخدام أداة الاستبيان بتوزيع استمارات و ملئها من طرف مالكي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة على مستوى ولاية عين تموشنت و استفادت من التمويل من طرف البنوك التجارية ، حيث قمنا بتوزيع 70 استمارة و تم تقسيم الاستبيان إلى ما يلي :

- بيانات عامة : يتضمن أسئلة عامة تتعلق بمعلومات حول صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من حيث الجنس ، السن ، المستوى الدراسي ، صيغة التمويل و منطقة النشاط .
- المحور الأول : البنوك التجارية .
- المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الفرع الثاني : توزيع أفراد العينة حسب خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-2 توزيع افراد العينة : يتم ذلك حسب الجدول الموالي :

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

جدول رقم (3-5) : توزيع افراد العينة

البيانات العامة	التكرار	النسبة %
نوع الجنس	ذكر	64,2
	أنثى	33
السن	من 25 الى 44	10,5
	من 45 الى 55	86,6
المستوى التعليمي	متوسط	10,5
	ثانوي	12
	جامعي	49,5
	تكوين المهني	25,5
طبيعة الملكية	ملكية فردية	97
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	9
	من 5 سنوات إلى 10	19,5
	أكثر من 10 سنوات	69
مصادر التمويل	ذاتي	30
	خارجي	67,2

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V.25

فيما يتعلق من نوع الجنس يتضح في النتائج أن نسبة الذكور نسبة الإناث بشكل ملحوظ ، حيث بلغت نسبة الذكور 64,2% مقابل 33% للإناث ، و هو ما يعكس هيمنة الذكور على مجال إنشاء و تسيير البنوك التجارية .

أما من حيث الفئة العمرية فنلاحظ أن الفئة متراوحة بين 45 إلى 55 تمثل أكبر نسبة من أفراد العينة ، حيث تفوقت بنسبة معتبرة بلغت 86,6% مقابل فئة 25 إلى 44 التي بلغت نسبتها 10,5% ، و هو ما يدل على أن فئة 45 إلى 55 هي أكثر استفادة من فرص العمل المتاحة في البنوك التجارية .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

بالنسبة للمستوى التعليمي تشير النتائج أن حاملي الشهادات الجامعية يمثلون نسبة أعلى ب 49,5% ، ثم تليها نسبة التكوين المهني حيث بلغت 25,5% ، ثم التعليم الثانوي و المتوسط بنسبة لا تتجاوز 8% و 7% على التوالي ، و هذا يبرز أن الفئة الجامعية تحظى بحدود أكبر للاستفادة بمناصب العمل نظرا لما تتمتع به من مؤهلات و معارف تساعد على تسيير البنوك التجارية .

تظهر النتائج أن الغالبية الساحقة من المؤسسات ذات ملكية فردية بنسبة 97% (65 فرد) و هو ما يشير إلى هيمنة هذا النمط على الملكية ، نظرا لسهولة إنشائه و قلة تعقيد إجراءاته مقارنة بالأشكال الأخرى من البنوك .

يتضح أن البنوك التجارية التي يفوق عمرها 10 سنوات تمثل نسبة الأكبر من العينة ب 69% (46 مؤسسة) ، تليها المؤسسات التي يتراوح عمرها بين 5 و 10 سنوات بنسبة 19,5% (13 مؤسسة) ، في حين تمثل المؤسسات الحديثة (أقل من 5 سنوات) نسبة ضعيفة تقدر ب 9% (6 مؤسسات) .

تظهر النتائج أن التمويل الخارجي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 67,2% (45 مؤسسة) ، مقابل 30% (20 مؤسسة) فقط للتمويل الذاتي .

و يعكس هذا الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي الدور المحوري الذي تلعبه البنوك التجارية و المؤسسات المالية في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة في ظل محدودية الموارد الذاتية لدى أصحاب هذه المؤسسات .

2-2 معامل الارتباط بيرسون بين العوامل و الفعالية :

جدول رقم (3-6) : معامل الارتباط بيرسون

المقررات	معامل الارتباط بيرسون مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	مستوى دلالة sig
الخدمات المالية	0,672	00
العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0,831	00

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V . 25

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

يهدف الجدول رقم (3-6) إلى قياس طبيعة العلاقة بين الخدمات المالية و العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و واقع هذه المؤسسات من جهة أخرى و ذلك بالاعتماد على معامل الارتباط بيرسون .

نلاحظ من خلال نتائج ان قيمة معامل الارتباط بين الخدمات المالية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغت (0,672) هي علاقة موجبة متوسطة إلى قوية مما يدل على أنه كلما تحسنت الخدمات المالية تحسن وضع المؤسسات . كلما بلغت قيمة معامل الارتباط بين العوائق التمويلية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (0,831) و هي علاقة موجبة قوية مما يشير إلى وجود ارتباط كبير بين العوائق و واقع المؤسسات أي أن هذه العوائق تؤثر بشكل واضح على ادائها .

الفرع الثالث : تحليل متغيرات عينة الدراسة

سنعرض في هذا الجزء تحليلا إحصائيا لفقرات الاستبيان

جدول رقم (3-7) : تحليل فقرات المحور الأول (البنوك التجارية)

رقم	البنوك التجارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التنبؤ
	الخدمات المالية			
1	تقدم البنوك التجارية صيغ تمويل متنوعة تلائم احتياجات مؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4,33	1,16	مرتفعة جدا
2	تساهم التسهيلات الائتمانية البنكية في دعم استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3,47	1,35	مرتفعة
3	تستجيب البنوك التجارية بسرعة لطلبات التمويل المقدمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4,33	1,16	مرتفعة جدا
4	تتميز إجراءات الحصول على التمويل البنكي بالوضوح	3,29	1,18	متوسطة

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

مرتفعة	1,15	3,60	تشكل الضمانات التي تطلبها البنوك عائقا أمام حصول المؤسسات على التمويل	5
			العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
مرتفعة	1,31	3,50	تعقيد الإجراءات الإدارية يحد من استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التمويل البنكي	6
مرتفعة جدا	1,16	4,33	ضعف الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات يعيق حصولها على التمويل	7
مرتفعة	1,18	3,43	بطء دراسة الملفات يؤخر استفادة المؤسسات من التمويل في الوقت المناسب	8
مرتفعة	1,18	3,52	حجم التمويل الممنوح من البنوك لا يغطي الاحتياجات الفعلية لبعض المؤسسات	9
مرتفعة	1,20	3,61	البنوك التجارية تواجه صعوبة في تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
مرتفعة	1,203	3,741	المتوسط المرجح	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V.25

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لمعظم عبارات هذا المحور جاءت مرتفعة و هو ما يعكس اتجاهها ايجابيا لدى أفراد عينة الدراسة نحو واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنوك التجارية حيث يدل ذلك على رضا نسبي عن الخدمات التمويلية المقدمة و قد تبين أن البنوك التجارية تقدم صيغ تمويل متنوعة و تستجيب لطلبات التمويل بدرجة معتبرة و هو ما يعكس مرونة في تلبية احتياجات هذه المؤسسات كما تساهم تسهيلات إئتمانية في دعم استمرارية نشاطها ، الأمر الذي يعزز من الدور التنموي الذي تلعبه البنوك في هذا المجال .

في مقابل اظهرت نتائج وجود بعض النقائص التي تعيق من استفادة المتلى من التمويل البنكي أبرزها تعقيد الإجراءات الادارية ، بطء دراسة الملفات ، ضعف الضمانات إلى جانب عدم كفاية حجم التمويل لتغطية الاحتياجات و عليه يمكن القول أن واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

التجارية يتسم بالاجابية النسبية إلا أنه لا يخلو من بعض الصعوبات التي تستدعي المعالجة لتحسين فعالية هذا التمويل و تعزيز دوره في دعم هذا النوع من المؤسسات .

جدول رقم (3-8) : تحليل فقرات المحور الثاني (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التباين
يساعد تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تسهيل الوصول إلى القروض	3,52	1,22	مرتفعة
يؤثر توفر المعلومات البنكية في تسهيل حصول المؤسسات على التمويل	3,60	1,15	مرتفعة
يساعد تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تسهيل الوصول إلى القروض	3,43	1,18	مرتفعة
المتوسط المرجح	3,517	1,19	مرتفعة

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V.25

من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، كما أن جميع عبارات أفراد عينة الدراسة تمثلت في درجات تبني مرتفعة، وهو ما يعكس وجود توافق كبير في آراء المبحوثين حول مضمون هذا المحور.

حيث يعود هذا إلى الأهمية التي تكتسيها فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجتماعيًا واقتصاديًا، من خلال قدرتها على تحليل البيانات والمعلومات، وتوفير الإمكانات اللازمة، وإنجاز المشاريع وفق معايير جيدة، إضافة إلى استغلال الكفاءات البشرية وخلق بيئة عمل ملائمة.

كما يبرز ذلك في توجه هذه المؤسسات نحو تحقيق الربحية وترشيد التكاليف، بما يعزز من أدائها العام ويساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

وعليه، يمكن القول إن النتائج تعكس مستوى مرتفعاً من فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يؤكد دورها الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

المبحث الثاني : اختبار فرضيات الدراسة مع مناقشة النتائج الخاصة بالاستبيان

سيتم تقديم نموذج و فرضيات الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات التي وضعت من أجل الدراسة ، و تحليل البيانات التي تم جمعها و مناقشتها .

المطلب الأول : فرضيات الدراسة

يحتوي هذا المطلب على فرضيات رئيسية و أخرى فرعية :

❖ **الفرضية الرئيسية :** هي الافتراض الأساسي الذي يبني عليه التفكير والبحث في دراسة معينة ، تكمن غايتها في فهم إذا كان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثل في :

أ- **الفرضية العدمية :** البنوك التجارية ليس لها دور في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ب- **الفرضية البديلة :** البنوك التجارية لها دور في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

❖ **الفرضية الفرعية :** هي فرضية تستخدم لتفسير جزء محدد من الظاهرة المراد دراستها في البحث العلمي ، تعتبر فرضية تكميلية للفرضية الرئيسية وتساعد في تفصيل و توضيح العلاقة بين المتغيرات المختلفة .

الفرضية الفرعية الأولى :

أ- **الفرضية العدمية :** لا يوجد تأثير الخدمة المالية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ب- **الفرضية البديلة :** يوجد تأثير الخدمة المالية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرضية الفرعية الثانية :

أ- **الفرضية العدمية :** العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تساعد على إيقاف تقدمها و تمويلها .

ب- **الفرضية البديلة :** العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على إيقاف تقدمها و تمويلها .

سيتم جمع الفرضيتين في جدول واحد مع الفرضية الرئيسية

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

(3) اعتدالية توزيع البيانات : تعكس معاملات الالتواء و التفلطح توزيع البيانات بشكل طبيعي ، حيث تكون قيم البيانات موزعة بشكل طبيعي وفق معامل الالتواء إذا كانت قيمتها محصورة بين (-1) و 1 . إذا كانت القيمة المتناولة لمعامل التفلطح (kurtosis) تتراوح بين (-3) و 3 ، فهذا يعتبر مقبولا .

جدول رقم (3-9) : التوزيع الطبيعي الخاص بمتغيرات الدراسة

الرقم	متغيرات الدراسة	معامل الالتواء	معامل التفلطح
1	البنوك التجارية	-0,69	0,6
	الخدمات المالية	-0,77	1,09
	العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	-0,73	1,34
2	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	-1,11	2,13

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V.25

من خلال النظر في البيانات المقدمة في الجدول نجد أن قيمة معامل التوزيع الطبيعي للمتغيرات المرتبطة بالدراسة تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائيا مما يدل على أن البيانات لا تعاني من انحرافات كبيرة قد تؤثر على طبيعة توزيعها . حيث يشير معامل الالتواء إلى وجود ميل طفيف في توزيع البيانات إلا أنه يبقى ضمن مستوى المقبول في حين يعكس معامل التفلطح درجة مناسبة من تركيز القيم حول المتوسط الحسابي .

و عليه يمكن اعتبار أن بيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا مقبولا الامر الذي يتيح امكانية استخدام الاختبارات الاحصائية المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة و تحليل النتائج بشكل دقيق و موفق .

المطلب الثاني : نتائج اختبار فرضيات الدراسة و مناقشته

سنقوم بتحليل خط الانحدار لهذه الفرضية عن طريق الجدول الموالي :

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

جدول رقم (3-10) : تحليل تباين خط الانحدار

المتغير المستقل	المعامل		قيمة t	مستوى الدلالة sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة F	مستوى الدلالة sig
	قيمة المعامل	انحراف المعياري						
ثابت	0,53	0,31	1,68	0,096	0,84	0,70	74,51	0,00
الخدمات المالية	0,30	0,17	-1,81	0,075				
العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1,12	0,15	7,32	0,00				

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss V.25

من خلال نتائج الجدول الخاص بتحليل الانحدار الخطي يمكن الاجابة على فرضيات الدراسة كما يلي :

الخدمات المالية لها تأثير ايجابي على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 30% و كذلك

العوائق تساهم بمعدل 1,12% و هذا ما يدعم الفرضيات المذكورة سابقا أي أن الخدمات المالية و

العوائق لها تأثير معنوي إحصائي و بالتالي نقبل الفرضيات البديلة.

و هو ما يعكس ايجابا على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الأمر الذي يعود إلى قبول الفرضية العدمية أي أن البنوك ما زالت مساهمتها محصورة في تقديم التمويل

اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

و من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي :

$$Y = 0,53 + 0,30 X_1 + 1,12 X_2$$

X_1 : الخدمات المالية .

X_2 : العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثالث : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى البنوك التجارية

خلاصة الفصل :

تم تعيين هذا الفصل من البحث لمناقشة التجارب العلمية التي تم القيام بها ، بغرض وضع الجوانب النظرية التي تم الوصول إليها قيد التنفيذ الفعلي و التحقق من مدى صلاحيتها في الواقع الاجتماعي ، إضافة إلى التحقق من صحة الفرضيات المقترحة في الدراسة . و لهذا الغرض ، تم تصميم استطلاع رأي (استبيان) و توزيعه بين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذين تلقوا دعماً مالياً من البنوك التجارية ، و ذلك لجمع المعلومات اللازمة و تبويبها و معالجتها إحصائياً . بعد ذلك ، تم تناول و تحليل البيانات المجمعة من الدراسة باستخدام الإصدار الـ 25 من برنامج Spss ، حيث جرى بعد ذلك استخلاص النتائج و تأكيد صدق و ثبات الفرضيات التي تم البحث فيها و مناقشة تداعيات النتائج المستخلصة من الدراسة .

لقد برزت الصلة المتبادلة و التأثير بين محوري الدراسة ، دور البنوك التجارية و التأثير الذي تحدثه تدفقاته على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تلعب الخدمات المالية المرتبطة بهذه النوعية من التمويل الموفرة من طرف البنوك التجارية لدعم و تنمية المقاولاتية دوراً هاماً في دعم هذه المؤسسات ، كما كانت لها النسبة الأكبر في دراستنا و ذلك راجع لأهميتها الفائقة في تلبية احتياجات الأفراد الراغبين في ابتكار أو توسيع أعمالهم . من جانب آخر ، مع بروز تأثير معنوي قوي للعوائق التمويلية مقارنة بالخدمات المالية. وأكدت نتائج تحليل الانحدار أن النموذج الإحصائي معتمد، مما أدى إلى رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل البنوك وأداء المؤسسات.

في الأخير، يمكن استخلاص أن تمويل البنوك التجارية يلعب دوراً أساسياً في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن فعاليته تبقى نسبية بسبب استمرار بعض العراقيل، الأمر الذي يستدعي تحسين الإجراءات وتبسيطها وتعزيز آليات الدعم لضمان مساهمة أكبر لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

الخاتمة العامة

يعتبر التمويل العقبة الأساسية أمام استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لا سيما في الدول النامية ، فرغم تعدد قنوات التمويل تظل فجوة قائمة و الحلول محدودة . و بما أن التمويل البنكي هو المصدر الأكثر حيوية ، فقد ركزت هذه الدراسة على دور البنوك التجارية في دعم هذا القطاع .

و من خلال فصول البحث الثلاثة ، عالجنا إشكالية التمويل البنكي و اختبرنا الفرضيات المطروحة ، و سنستعرض فيما يلي أبرز النتائج التي توصلنا إليها :

أظهرت نتائج الدراسة أن للخدمات المالية تأثيراً إيجابياً على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة هذا التأثير 30%، كما تبين أن العوائق تواجه هذا التمويل لها تأثير معنوي إحصائياً بمعدل 1.12%. وتدعم هذه النتائج صحة الفرضيات البديلة، مما يستوجب رفض الفرضية العدمية. وعليه، يمكن القول إن للخدمات المالية والعوائق دوراً ذا دلالة إحصائية في التأثير على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعكس هذه النتائج الدور الإيجابي الذي تضطلع به البنوك التجارية في دعم هذا النوع من المؤسسات، رغم استمرار بعض القيود التي قد تحد من فعالية هذا الدور.

النتائج :

تتلخص نتائج الدراسة فيما يلي :

- يعود غياب تعريف موحد و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الدولي إلى التفاوت الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي ، و تباين مستويات التطور التكنولوجي و الهيكلي بين الدول .
- بالرغم من الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه المؤسسات في الدورة الاقتصادية ، إلا أنها تصطدم بجملة من العراقيل الهيكلية ، تتقدمها الصعوبات المالية التي تحد من قدرتها على التوسع و الاستمرارية .
- أثبتت الدراسة أن تطور آليات و وسائل التمويل لم يواكبه حل جذري للمشكلات المطروحة ، حيث لا تزال قنوات التمويل عاجزة عن تلبية الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع بشكل كامل .
- تم رصد نوع من التحفظ لدى البنوك التجارية الجزائرية عن تمويل هذه المؤسسات ، و قد تجسد ذلك بوضوح خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى الولاية ، حيث تم حصر أسباب ضعف المساهمة البنكية في النقاط التالية :

سيادة نظام بنكي يتسم بمركزية اتخاذ القرار في منح القروض على مستوى الإدارة العامة بالعاصمة ، مما أدى إلى غياب الاستقلالية الإدارية و المالية للوكالات المحلية و الفروع البنكية .

فرض معدلات فائدة مرتفعة لا تتناسب مع القدرات المالية المحدودة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مما يجعلها غير قادرة على تحمل عبء هذه التكاليف .

انخفاض ملموس في نسبة القروض الموجهة فعليا لهذا القطاع مقارنة بالأنشطة الأخرى ، و هو ما ظهر بوضوح في الإحصائيات المسجلة لدى وكالات ولاية عين تموشنت خلال فترة الدراسة .

التشدد في قيمة الضمانات العينية و الشخصية التي يشترطها البنك ، مما يشكل عائقا تعجيزيا أمام أصحاب المشاريع .

اعتماد البنوك على أساليب تمويل كلاسيكية ، و افتقاره للأدوات و آليات المستحدثة و المعمول بها في اقتصاديات الدول المتقدمة

التوصيات :

بناء على ما تقدم من استعراض للدور المحوري الذي تقوم به البنوك التجارية في دعم و تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أصبح من الضروري تذليل العقبات التمويلية التي تعترض هذا القطاع لتمكينه من أداء وظائفه الاقتصادية بكفاءة . و من هذا المنطلق نقترح جملة من التوصيات التي نراها أساسية لمعالجة هذه الإشكالات و تتمثل في :

-استحداث مكاتب متخصصة داخل الوكالات البنكية تتولى مهام التوجيه الفني و الإرشاد المالي لأصحاب المشاريع .

-التوجه نحو تأسيس مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل هذا القطاع لضمان تقديم حلول تمويلية جذرية و مستدامة .

-تكثيف تنظيم الندوات العلمية و المعارض الاقتصادية الوطنية و الدولية لتسهيل تبادل الخبرات و فتح آفاق التعاون بين المستثمرين .

-اعتماد التقنيات الرقمية و أنظمة الحديثة في إدارة و منح القروض لرفع كفاءة العمليات المصرفية و تقليل الأجل الزمنية .

-تفعيل نظام لجمع المقترحات و قياس رضا الزبائن عبر شبائيك مخصصة تضمن إشراكهم في تطوير الخدمات البنكية .

قائمة المصادر و المراجع

الكتب و المجالات :

- سعد عبد الرسول محمد ، صناعات الصغيرة ، المكتب العلمي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، 1998 ص: 15
- رابح خوفي ، رقية حساني ، مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، إيثارك للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2008 ص : 17
- عبد الله خبابة ، مؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، اسكندرية ص : 16
- نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجد مؤسسات الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع ببيروت لبنان 2007 ص : 33
- جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى أبو العيد ، إدارة المشاريع الصغيرة ، اليايوزي للنشر و التوزيع ، عمان ، اردن ، 2004 ، ص : 13
- فتحي السيد عبده ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ص : 243
- رشاد بلاطة ، تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في التنمية للفترة 2001 - 2017 ، مجلة الابتكار و التنمية الصناعية ، مجلد 1 ، العدد 3 ، ديسمبر 2019 ص: 34
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية 2001 ، العدد 77 ص : 6
- غرداين حسام ، زكرياء مسعودي ، شبورو سليم ، آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 3 ديسمبر 2017 ص : 230
- عبد المالك مهلل ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 9 ، العدد 16 ص : 42 ، 43
- سليمة غدير أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج مبدأ " ، مجلة الباحث ، العدد 09 / 2011 ص : 135 ، 136
- سعايدية وردة ، بضياف عبد المالك ، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - تحليل و التقييم ، مجلة الإنفاق لدراسة اقتصادية ، العدد 1 ، المجلد 8 سنة 2023 ص : 478 ، 479
- محمد مفتاح المصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج ، مصر ، ط1 ص : 29
- أنس البكري ، وليد الصافي ، النقود و البنوك - بين النظرية التطبيقية ، دار المستقبل ، الأردن ، عمان ، ط1 ، ص 112
- حسان محمد سمحان ، اسماعيل يونس يامن ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الصفاء ، عمان ، ط1 ، 2011 ، ص : 105
- خالد أمين بن عبد ربه ، العمليات المصرفية - طرق المحاسبة الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان 2000 ص 212

- منير ابراهيم ، إدارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات، طبعة 3 ، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية، مصر ، ص 12
- أحمد فريد مصطفى ، محمد عبد المنعم عفر ، اقتصاد النقدي المصرفي بين النظرية و التطبيق ، مؤسسات شباب الجامعة ، اسكندرية، مصر ، 2000 ، ص : 295
- محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته ، ط2 ، منشآت المعارف ، الإسكندرية، مصر ، 2000 ، ص : 74
- شريط صلاح الدين ، طالبة العروسي قرين زهرة ، أثر تطبيق حكومة الشركات في أداء البنوك التجارية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية- دراسة اقتصادية - 29 - 2 ، ص : 337 ، 338
- محبائلة توفيق ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ،الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ، ص : 228
- عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي ، الأزاريطة ، مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2004 ، ص 64
- اسماعيل محمد هاشم ، النقود و البنوك ، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث للنشر 2005 ، ص 64
- زياد رمضان ، إدارة العمليات المصرفية ، عمان ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، ط7 ، 1997 ص : 75
- ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ،الإسكندرية ، مؤسسات شباب الجامعة ، ط2، 2008 ، ص : 276
- عبد الحق بوعتروس ، الرجيز في البنوك التجارية ، قسنطينة جامعة منثوري ، 2000 ص : 8
- محمد سويلم ، إدارة البنوك و صناديق الاستثمار و بورصة الأوراق المالية ، الإسكندرية، دار الجامعة 2008 ص : 107 ، 108
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود - الأساسيات و المتحديات - الإسكندرية، دار الجامعية 2009 ص : 181
- عقيل جاسم عبد الله ، نقود و البنوك منهج نقدي مصرفي ، دار مكتبة حامد للنشر و التوزيع بمقابران 1999 ص : 36
- زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود المالية ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر 2007 ص : 178
- سيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود و البنوك ، عمان ، دار الفكر للنشر و التوزيع 2010 ص : 64
- محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف ، بيروت ،دار النهضة العربية ، 2021 ص : 158
- هيل عجمي جميل الجتابي ، رمزي ياسع ارسان ، النقود و المصارف النقدية ، عمان ، دار وائل للنشر 2009 ص : 113
- عبد الحكيم عمران، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص : 54 ، 56
- دريد كامل آل شبيب ، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج و التوزيع ، عمان ، 2001 ص 115
- فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد علي ، الريادة إدارة الأعمال الصغيرة ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2006 ص : 196

- عاطف وليم اندرواس ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008 ص : 378
- محمد صالح الحناوي ، أدوات التحليل و التخطيط في الادارات المالية ، دار الجامعات المصرية ، مصر ، 2007 ص : 46
- يوسف حسين يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ط1 ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، 2012 ص : 227
- سمير محمد عبد العزيز ، التمويل و اصلاح الهياكل المالية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، لبنان 1997 ص : 146
- منير ابراهيم هندي ، إدارة المالية (مدخل التحليل المعاصر) ط6 ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية 2011 ص : 529
- جمال الدين مرسى ، أحمد عبد الله لحج ، إدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) دار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، ص : 319
- عبد الغفار خنفي ، أساسيات التمويل و إدارة المالية ، دار الجامعة الجديدة، مصر 2002 ص : 128
- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية 2008 ص : 21

الملتقيات و الدورات :

- سمراء دومي ، عطوي عبد القادر، التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، معهد لبحوث التدريب 25-28-ماي-2003ص:03
- فريدة لقرط، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات التنمية و معوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ص:4.
- ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة و آفاق تطويرها في الجزائر، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات k علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 28، 25ماي 2003ص347، 348
- كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ص-ص: 1037-1306
- علي نصر الدين بوعمامة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، سكيكدة، 13-12-2008
- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس: مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تطويرها و دعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف 25-28 ماي 2003 ، ص:05.

- موسوس مغنية، بلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006 ص:1093
- صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص:356
- علي سالم أرميص، مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات صغيرة و متوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص-ص:101، 102
- علي همال، أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول: القيادة الإبداعية لتطوير و تنمية المؤسسات في الوطن العربي، دمشق، سوريا، 13-16 أكتوبر 2003 ، ص:316.
- هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 378

المذكرات :

- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ص:16
- نورة برايس ،المشروعات الصغيرة و المتوسطة و إشكالية تمويلها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية المؤسسة ، قسم العلوم المالية ، كلية العلوم المالية و علوم تسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2005 ص:04
- إلياس عقال ،تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، مالية وبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009 ص:14
- ليلي لولاش ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و متوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 ص:45
- عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإستراتيجية، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007 ص:08
- صالح محمد الزبير، مخطط الأعمال كآلية لضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، تخصص مقاولاتية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:55، 56
- بوشارب ناريمان، سبل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة بسكرة-2001، 2004 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، 2014 ص:24

- رائدة فراح، مصادر التمويل الحديثة و أثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة أم بواقي -مذكرة ماستر، تخصص محاسبة مالية،شعبة العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2013/2014، ص51،50
- فادية بلقاسم، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، شعبة الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2014 ، ص 29
- يعقوب عطاء الله، مستقبل تطبيق أنماط التمويل الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة و مالية، شعبة علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013/2014 ص 85-86
- بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص:174.
- هالم سليمة، هيئات الدعم المالي و دورها في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016-2017 ص75
- قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نفود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2011، 03-2012، ص69

القوانين :

- المادة رقم 543 مكرر4 من القانون رقم 20/15 ، المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437، الموافق ل 30 ديسمبر 2015 ، المتضمن القانون التجاري الجزائري، جريدة رسمية عدد 71 سنة 2015
- المرسوم التنفيذي رقم 331/95 ، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1415، الموافق ل 25 أكتوبر سنة 1995، يتعلق بشروط تأهيل الشركات التي تمارس الفواتير، جريدة الرسمية عدد 64 سنة 1995
- القانون رقم 11/06، المؤرخ في 28 جمادى الاول 1427 ، الموافق ل 24 يونيو 2006 ، يتعلق بشركة رأس مال الاستثماري، جريدة رسمية عدد 42 سنة 2006

مراجع أخرى :

- Ammar SELLAMI, petite moyenne industrie et développement économique, Entreprise national du livre, 1985.P22

قائمة الملاحق

الجزء الأول من الملاحق :

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

استمارة لجمع البيانات المتعلقة بأراء أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الغرب الجزائري

* نوع الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

* السن

☐ أقل من 30 سنة

☐ من 30 إلى 45 سنة

☐ فوق 45 سنة

* المستوى الدراسي

☐ ثانوي أو أقل

☐ جامعي

☐ مستوى آخر

*** صيغة التمويل**

☐ ثنائي

☐ ثلاثي

*** منطقة النشاط**

☐ حضرية

☐ ريفية

Submit Clear form

عبارات المحور الأول :

رقم	البنوك التجارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التبرني
	الخدمات المالية			
1	تقدم البنوك التجارية صيغ تمويل متنوعة تلائم احتياجات مؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4,33	1,16	مرتفعة جدا
2	تساهم التسهيلات الائتمانية البنكية في دعم استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3,47	1,35	مرتفعة
3	تستجيب البنوك التجارية بسرعة لطلبات التمويل المقدمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4,33	1,16	مرتفعة جدا
4	تتميز إجراءات الحصول على التمويل البنكي بالوضوح	3,29	1,18	متوسطة
5	تشكل الضمانات التي تطلبها البنوك عائقا أمام حصول المؤسسات على التمويل	3,60	1,15	مرتفعة

قائمة الملاحق

			العوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
مرتفعة	1,31	3,50	تعقيد الإجراءات الإدارية يحد من استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التمويل البنكي	6
مرتفعة جدا	1,16	4,33	ضعف الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات يعيق حصولها على التمويل	7
مرتفعة	1,18	3,43	بطء دراسة الملفات يؤخر استفادة المؤسسات من التمويل في الوقت المناسب	8
مرتفعة	1,18	3,52	حجم التمويل الممنوح من البنوك لا يغطي الاحتياجات الفعلية لبعض المؤسسات	9
مرتفعة	1,20	3,61	البنوك التجارية تواجه صعوبة في تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
مرتفعة	1,203	3,741	المتوسط المرجح	

عبارات المحور الثاني :

درجة التبني	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
مرتفعة	1,22	3,52	يساعد تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تسهيل الوصول إلى القروض
مرتفعة	1,15	3,60	يؤثر توفر المعلومات البنكية في تسهيل حصول المؤسسات على التمويل
مرتفعة	1,18	3,43	يساعد تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تسهيل الوصول إلى القروض
مرتفعة	1,19	3,517	المتوسط المرجح

الجزء الثاني من الملاحق :

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	43	64,2	66,2	66,2
	انثى	22	32,8	33,8	100,0
	Total	65	97,0	100,0	
Manquant		2	3,0		
Total		67	100,0		

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 45 الى 55	58	86,6	89,2	89,2
	من 25 الى 44	7	10,4	10,8	100,0
	Total	65	97,0	100,0	
Manquant		2	3,0		
Total		67	100,0		

المستوى_التعليمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide متوسط	7	10,4	10,8	10,8
ثانوي	8	11,9	12,3	23,1
جامعي	33	49,3	50,8	73,8
تكوين مهني	17	25,4	26,2	100,0
Total	65	97,0	100,0	
Manquant Système	2	3,0		
Total	67	100,0		

طبيعة_ملكية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ملكية فردية	65	97,0	100,0	100,0
Manquant Système	2	3,0		
Total	67	100,0		

عمر_ المؤسسة

		Fréquenc e	Pourcentag e	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	6	9,0	9,2	9,2
	من 5 الى 10 سنوات	13	19,4	20,0	29,2
	أكثر من 10 سنوات	46	68,7	70,8	100,0
	Total	65	97,0	100,0	
Manquant	Système	2	3,0		
	Total	67	100,0		

مصادر_ التمويل

		Fréquenc e	Pourcentag e	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذاتي	20	29,9	30,8	30,8
	خارجي	45	67,2	69,2	100,0
	Total	65	97,0	100,0	
Manquant	Système	2	3,0		
	Total	67	100,0		

عبارات المحور الأول:

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تقدم البنوك التجارية صيغ تمويل متنوعة تلأئم احتياجات مؤسسات الصغيرة و المتوسطة	65	1,00	5,00	4,3385	1,16293
تساهم التسهيلات الإئتمانية البنكية في دعم استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	65	1,00	5,00	3,4769	1,35909
تستجيب البنوك التجارية بسرعة لطلبات التمويل المقدمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	65	1,00	5,00	4,3385	1,16293
تتميز إجراءات الحصول على التمويل البنكي بالوضوح.	65	1,00	5,00	3,2923	1,18220
تشكل الضمانات التي تطلبها البنوك عائقاً أمام حصول المؤسسات على التمويل.	65	1,00	5,00	3,6000	1,15650
N valide (liste)	65				

Statistiques descriptives

	N	Minimu m	Maximu m	Moyenn e	Ecart type
تعقيد الإجراءات الإدارية يحد من استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي	65	1,00	5,00	3,5077	1,31248
ضعف الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات يعيق حصولها على التمويل	65	1,00	5,00	4,3385	1,16293
بطء دراسة الملفات يؤخر استفادة المؤسسات من التمويل في الوقت المناسب	65	1,00	5,00	3,4308	1,18545
حجم التمويل الممنوح من البنوك لا يغطي الاحتياجات الفعلية لبعض المؤسسات	65	1,00	5,00	3,5231	1,18727
البنوك التجارية تواجه صعوبة في تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65	1,00	5,00	3,6154	1,20795
N valide (liste)	65				

عبارات المحور الثاني:

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يساعد تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل الوصول إلى القروض	65	1,00	5,00	3,5231	1,22612
يؤثر توفر المعلومات البنكية في تسهيل حصول المؤسسات على التمويل	65	1,00	5,00	3,6000	1,15650
يساعد تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل الوصول إلى القروض	65	1,00	5,00	3,4308	1,18545
يغطي التمويل البنكي جزءاً مهماً من احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65	1,00	5,00	3,4308	1,18545
يساعد التمويل البنكي في تغطية نفقات الاستثمار والتوسع	0				
N valide (liste)	0				

ALPHA CHRONBAK_h

الاستبيان ككل

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observation Valide	65	97,0
Exclue ^a	2	3,0
Total	67	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,917	15

اختبار الاتساق

Corrélations

	YI	XI	XE
YI Corrélation de Pearson	1	,672**	,831**

	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	65	65	65
XI	Corrélation de Pearson	,672**	1	,880**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	65	65	65
XE	Corrélation de Pearson	,831**	,880**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	65	65	65

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,840 ^a	,706	,697	,51949

a. Prédicteurs : (Constante), XE, XI

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	40,219	2	20,110	74,515	,000 ^b
de Student	16,732	62	,270		
Total	56,951	64			

a. Variable dépendante : YI

b. Prédicteurs : (Constante), XE, XI

Coefficients^a

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,531	,314		1,688	,096
	XI	-,308	,170	-,263	-1,813	,075
	XE	1,121	,153	1,062	7,329	,000

a. Variable dépendante : YI